مجلة جامعة الخليل للبحوث
المجلد (2)، العدد (2)، ص (16-41)، 2006

الصفحة الإلكترونية للمجلة
http://www.hebron.edu/journal

تفسيرٌ جديدٌ لتغيّرِ الجذرِ المعتلِّ

محمّد ربّاع*
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح، نابلس - فلسطين

الملخــص:

تقدِّمُ هذهِ الدراسةُ رؤيةً جديدةً لتفسيرِ التغيّراتِ الصوتيّةِ التي تطرأُ على جذورِ الأفعالِ المعتلّةِ عندَ إسنادِها أو الاشتقاقِ منها، وهي رؤيةٌ مؤدّاها أنّ جذورَ الأفعالِ المعتلّةِ المتغيّرةَ تشتملُ على حركةٍ طويلةٍ ضيّقةٍ وليس على أنصافِ حركاتٍ.

وتلكم الحركةُ الواقعةُ موقعَ صامتٍ في الجذرِ الصحيحِ تُوضعُ في القوالبِ اللغويّةِ التي يقتضيها نظامُ الإسنادِ أو الاشتقاقِ، بحركاتِها وسكناتِها، دونَ تعديلٍ، فينشأُ عن ذلك تجاورُ مجموعةٍ من الحركاتِ في تشكّلاتٍ صوتيّةٍ تُوجَّهُ وَفقَ مجموعةٍ من القوانينِ التي تحكمُ ذلك، وهي قوانينُ لا تحتكمُ إلى استثناءاتٍ أو شروطٍ خارجةٍ عن بنيةِ الصيغِ، كالقولِ بنقلِ حركةٍ من مكانِها أو حملِ صيغةٍ على أخرى أو خشيةِ اللبْسِ ...

Abstract:

The phonatic changes which occur to happen in the field of defective roots considered to be a problem in the Arabic language. For example, the sound which is situated in a certain position in a root doesn't have the same form in the forms that are derived from the same root that is some forms occur to appear including long vowles, others short vowels and others semi-vowels.

This study provides us with a new view that explains these changes. This view is basically based on assuming that the roots of the changing defective verbs include long vowels and not semi vowels. It's worth noting that the phonetic variations which result from the recurrence of a group of vowels are directed according to a set of phonetic rules. These phonetic rules depend on the nature of phonetic and syllabic closeness with no regard to any of those known hypotheses concerning this issue. No attention should be paid to those conditions that are out the domain of the basic formula such as likening one form with another or changing the position of the diacritic marks so that we would be able to avoid the ambiguity.

---

* **بريد الباحث الإلكتروني :** naoom_gh@hotmail.com.com

المقدمـــــة:

لا شكَّ أنَّ مسألةَ الإعلالِ تمثِّلُ عقدةً مقيمةً في درسِ العربيّةِ، ذلك أنّها موضعُ تجاذبٍ بينَ الحركاتِ وأنصافِ الحركاتِ؛ إثباتًا أو حذفًا، وتبادلٍ بينَهما وبينَ الهمزةِ؛ فمنَ جذرٍ واحدٍ نجدُ الحركةَ الطويلةَ فتحةً في "غزا" و"يُغزى" وضمّةً في "يغزو" وكسرةً في "غُزيتَ"، وحركةً قصيرةً في "غَزَتْ"، ونجدُ نصفَ الحركةِ واوًا في "غَزْوٌ" و"غَزَوا"، وياءً في "غُزِيَ" و"يُغزَيان"، ونجدُ همزةً في "استغزاء" ...، ولكنّ سَنَنَ العربيّةِ تقتضي أنْ تكونَ هذه التنوّعاتُ من جذرٍ واحدٍ ذي أصولٍ ثابتةٍ يُتَّخذُ منطلقًا للكشفِ عن التغيّراتِ التي لابستها.

لن أمتدَّ إلى تفصيلٍ يستقري ما قيلَ في هذه المسألة؛ ففي ذلك من التشتيتِ أكثرُ ممّا يمكنُ أنْ يكونَ منطلقًا ودافعًا، فلأكتفيَنَّ بإجمالِ الأصولِ المستقرّةِ، إبانةً عن موقعِ هذا الحلِّ.

من المتعارفِ أنّ ثَمّ تصوّرَين لأصلِ الجذرِ المعتلِّ، أمّا الأوّلُ، وهو القديمُ السائرُ، فيتمثّلُ في أنّ جذرَ المعتلِّ يشتملُ على نصفِ حركة؛ "واو" في مثل "غَزَوَ" و"قَوَل"، و"ياء" في مثلِ "سَعَيَ" و"بَيَعَ"؛ منهما تُؤخذُ الصيغُ وعليهما تطرأُ التغيّراتُ.

وقد أحكمَ القدماءُ توصيفَ الظاهرةِ ولملمةَ جزئيّاتِها وحصرَ ما يداخلُها من استثناءات، ولكنّ تفسيرَهم ظلَّ مثقلاً بشروطٍ وتفصيلاتٍ عُنِيَت بالإحاطةِ بكلِّ ما بدا لهم خارجًا عمّا فسّروا، فضلاً على أنّه ينطوي على خلطٍ بينَ الحركاتِ وأنصافِ الحركاتِ، وانحرافٍ في تفسيرِ تبادلِ الأصواتِ أو حذفِها وتقصيرِها.

وقد أخذَ جلُّ المحدثين بتصوّرِ القدماءِ أنّ جذورَ المعتلِّ تشتملُ، أصالةً، على أنصافِ حركاتِ "واو" أو "ياء"[1]، ورأى إبراهيم أنيس أنّ أنصافَ الحركاتِ جاءت من تحوّلٍ طرأَ على أصلٍ قديمٍ كانَ يشتملُ على نونٍ أو لامٍ أو راءٍ أو ميمٍ[2]، ثُمَّ عُنِيَ هؤلاء بمناحٍ تفسيريّةٍ تخفّفُ ممّا كانَ من شروطٍ، وتعيدُ النظرَ في بعضِ الخلطِ الذي ألَمَّ بدرسِ القدماءِ ...؛ إنْ في التمايزِ بينَ الحركاتِ وأنصافِها، وإنْ في نوعِ الإعلالِ الذي يحدثُ في بعضِ الصيغِ، كأنْ يكونَ بحذفِ الواوِ في "قَوَل" و"غَزَوَ" واتّحادِ الحركتين بدلاً من القولِ إنّ الواوَ قُلبت ألفًا، أو يكونَ بحذفِها أو حذفِ حركتِها في "يقولُ" بدلاً من القولِ بتسكينِها، أو يكونَ بحذفِ الواوِ أو الياء، والتعويضِ عن سقوطِها بإقحامِ الهمزةِ في "قائل" بدلاً من القولِ إنّها قُلبت همزةً[3].

ولا أقصدُ أنّ هذه الدراساتِ تتطابقُ في تلكم التفسيراتِ، فهي تنطوي على اختلافاتٍ جوهريّةٍ في تصوّرِ طبيعةِ التشكّلاتِ الصوتيّةِ، وتفسيرِ مناحي التغيّرِ، ولكنّها تتقاربُ في النتائجِ التي تنحرفُ بها عن القدماءِ[4].

وأمّا التصوّرُ الثاني لأصلِ الجذرِ المعتلِّ فيتمثّلُ فيما ذهبَ إليه بعضُ المستشرقين؛ فقد أشارَ "هنري فليش" إلى أنّ منهم من ذهبَ إلى أنّ الأفعالَ المعتلّةَ ثنائيّةُ الأصولِ ثلاثيّةُ المنطوق؛ فهي تأتي من إطالةِ الحركةِ القصيرةِ، فأصلُ "قالَ" و"قيلَ" و"يقولُ" هو "قَلَ" و"قِلَ" و"يَقُلُ" ...[5]، ورفضَ أحمد الحمو أنْ يفترضَ شيئاً في أصولِ هذه الأفعال، ورأى أنّ أصلَ المعتلِّ هو الماضي المسندُ إلى المخاطبِ[6].

ولكنّ ملابساتِ الإعلالِ لا تقتصرُ على تصوّرِ أصلِ الجذرِ المعتلِّ، فأعتقدُ أنّ الأمرَ موصولٌ بنظامِ الاشتقاقِ والتصريفِ برُمَّته، فكيفَ تتمُّ عمليّةُ الإسنادِ؟ وكيف تشتقُّ وتولّدُ الصيغُ؟ وكيف يُبنى الفعلُ للمجهولِ؟ ...

قد تبدو هذه الأسئلةُ في غيرِ موضعِها، أو إحياءً لبعضِ جدلِ الكوفيّين والبصريّين في أصالةِ المصدرِ أو الفعلِ، فكلاهما يؤخذُ من المادّةِ الذهنيّةِ المجرَّدةِ كما استقرَّ الرأيُ[7].

والحقُّ أنّ الناسَ لا يُعنَوْنَ بمثلِ ذلك لأنّه لا يثيرُ

إشكالاً في الجذورِ غيرِ المعتلّةِ، ولكنّ المشكلةَ في المعتلِّ تؤثِّرُ في طبيعةِ التشكّلاتِ الصوتيّةِ التي تخضعُ للتغيّرِ، فأنْ نأخذَ "غزَوا"، و"غوزيَ" من "غزَوَ" على تصوّرِ القدماءِ يختلفُ عن أخذِه من "غزا"، و"غازى"، وأن نأخذَ "يَرْضَيان" من "يرضى" يختلفُ عن أخذِه من الجذرِ ... وهكذا.

يبدو أنّ القدماءَ، عدا الرضيِّ، قد رَكَنوا إلى أنّ كلَّ ما يؤخذُ من الجذرِ المعتلِّ ينبغي أنْ يُعادَ إلى الأصلِ المفترضِ، فكلُّ حالةٍ من حالاتِ الإسنادِ في الماضي والمضارعِ والأمرِ، وكلُّ صيغةٍ من صيغِ الزيادةِ، إسنادًا واشتقاقًا – تصاغُ من الأصلِ؛ ولذا فلا إعلالَ لديهم في مثلِ "تقوَّلَ" و"قاوَلَ" و"يبايِعُ" و"ساعيًا" و"غَزَوْتُ" و"لن أغزُوَ".

أمّا الرضيُّ فقد رأى أنّ الإعلالَ في الفعلِ يحدثُ في الصيغةِ المسندةِ إلى المفردِ الغائبِ في الماضي والمضارعِ، وفي الصيغةِ المسندةِ إلى المفردِ المخاطبِ في الأمرِ، ثُمَّ تؤخذُ حالاتُ الإسنادِ كلُّها من هذه الصيغِ المنطوقةِ دونَ العودةِ إلى الأصولِ؛ فلديه أنّ الألفَ والياءَ والواوَ "كلٌّ واحد منها فاعلٌ يلحقُ الفعلَ كما يلحقُ زيدٌ في "رمى زيدٌ"، لا فرقَ بينَهما، إلاّ أنّ اتّصالَ الضميرِ أشدُّ، ولا يلزمُ أن يلحقَ الفاعلُ أصلَ الفعلِ، بل يلحقُهُ بعدَ الإعلالِ ...، والحقُّ أنْ يُقالَ: إنَّ أصلَ "اخشَوْا واخشَيْ" اخشَ لحقته الواوُ والياءُ"[8]، وقالَ: "أصلُ "يغزون" يغزو، لحقته واوُ الجمعِ، فحذفت الواوُ الأولى للساكنين، وأصلُ "يرمون" يرمي، لحقته واوُ الجمعِ"[9].

وأمّا المحدثون فجلُّهم سارَ على نهجِ القدماءِ، عدا أحمد الحمو وعبد الصبور شاهين، وعندَ الأوّلِ أنّ الماضيَ المسندَ إلى المخاطبِ هو الأصلُ، ولا افتراضَ، فـ "قُلْتُ"، كما هي، يؤخذُ منها المضارعُ "تقولُ" ثُمَّ المصدرُ منه ...[10]، وعندَ الثاني يؤخذُ الإسنادُ في الماضي من الصيغةِ المسندةِ إلى المفردِ الغائبِ، وفي المضارعِ من المضارعِ المسندِ إليه أيضًا، دونَ العودةِ إلى الأصولِ[11]، وأخذَ بذلك بعضُ الدارسين[12]. وثَمَّ إجماعٌ على أخذِ المشتقّاتِ من الجذورِ. في ضَوْءِ تلكم الملابساتِ أو المتغيّراتِ أحدِّدُ منطلقاتِ هذه الدراسةِ وثوابتَها

أوّلاً:إنّ جذورَ المعتلِّ المتغيّرةَ تشتملُ في أصلِها الذهنيِّ على حركاتٍ ضيّقةٍ طويلةٍ لا على أنصافِ حركاتٍ، فالعينُ في "قالَ" أصلُها ضمّةٌ طويلةٌ وفي "باعَ" كسرةٌ طويلةٌ، واللامُ في "غزا" ضمّةٌ طويلةٌ، وفي "سعى" كسرةٌ طويلةٌ. وأمّا جذورُ المعتلِّ الثابتةُ كـ "خَوِصَ وحَوِلَ وعَوِرَ" فهي تشتملُ على أنصافِ حركاتٍ، ولن أتلبّثَ عندَها.

ثانيًا:إنّ الصيغَ التي تؤخذُ من الجذرِ الذهنيِّ هي صيغُ الأفعالِ المبنيّةِ للمعلومِ؛ مجرَّدةً ومزيدةً، والمبنيّةِ للمجهولِ من المجرّدِ وفي كلِّ حالةٍ من حالاتِ الإسنادِ، وصيغُ المشتقّاتِ من المجرّدِ ومصادرُهُ، أمّا المبنيُّ للمجهولِ من المزيدِ فهو تحوّلٌ مباشرٌ للصيغةِ المنطوقةِ دونَ العودةِ إلى الجذرِ الذهنيِّ، ومثلُ هذا مصادرُ المزيدِ وما يشتقُّ منه، فهي تؤخذُ مباشرةً من الماضي المنطوقِ؛ فـ "دعا ودَعَوْتُ ودُعِيَ ...، وأدعو وتدعون ...، وداعٍ ومدعوٌّ واستدعى وتداعى ..." جاءت من تغيّرٍ طرأ على وضعِ الضمّةِ الطويلةِ موضعَ اللامِ، وأمّا "اُستُدعِيَ وتُدوعِيَ" فقد أُخذت من المنطوقِ "استدعى وتداعى"، ومن الأخيرين تؤخذُ مُستدعٍ ومُتداعٍ ومُستدعًى، واستدعاءٌ وتداعٍ...

ثالثًا: إنّ ما يؤخذُ من جذرِ المعتلِّ، من جذرِهِ أو من منطوقِه، ينبغي أن يوضعَ في قالبِ الفعلِ الصحيحِ بحركاتِه وسكناتِه كائنةً ما كانت، في الإسنادِ والاشتقاقِ والمصادرِ، فإذا أخذنا من جذرِ "غزا" ما يماثلُ "دَرَسَ ودرسا ودرسوا ... وتدرسْنَ وتدرسين ... ودارسٌ ومدروسٌ وتدارَسَ ..." وضعْنا ضمّةً طويلةً في مكانِ السينِ، ونظرنا في التشكّلِ وتحوّلاتِه، وإذا أخذنا من "استدعى"

مبنِيًّا للمجهولِ أدخلناها في قالبِ "اُسْتُفْعِلَ" أي بوضعِ الفتحةِ الطويلةِ بينَ كسرةِ العينِ والفتحةِ الختاميّةِ، ومثلُ ذلك اسمُ الفاعلِ "مُسْتَفْعِلٌ" واسمُ المفعولِ "مُسْتَفْعَلٌ" والمصدرُ "استفعالٌ"، ويجبُ أنْ تُثبتَ حركةُ اللامِ؛ أي حركةُ الإعرابِ؛ لأنّ الصيغَ توضعُ لتستخدمَ.

قوانينُ تجاورِ الحركاتِ:

جليٌّ أنّ هذا الاقتراحَ يؤدّي إلى تجاورِ مجموعةٍ من الحركاتِ، وقد استقريتُ ما تأتّى لي من أنماطِ التجاورِ فوجدتُ أنّها تخضعُ لمجموعةٍ من القوانينِ الصوتيّةِ، وهي قوانينُ تصلحُ لمعاينةِ ما ينشأُ من حركاتٍ متجاورةٍ في العربيّةِ، وخشيةَ التكرارِ وإطالةَ التفسيرِ في التحليلِ يحسنُ أنْ أبتدئَ بتأصيلِ هذه القوانينِ، لأُحيلَ إلى أرقامِها في أثناءِ التحليلِ الآتي، وتلكم القوانينُ هي:

1. تحوّلُ الضمّةِ الطويلةِ [13] "u:" إلى كسرةٍ طويلةٍ "i:" وصياغتُهُ:

[مورفيم]u:----- i: / i او i:

y   i   "1:1"

i:v

/ # cuc   a: "2:1"

/[صامت في الموقع الثالث]c   [u:–]   "3:1"

/[صامت في الموقع الرابع فصاعداً]   c v   "4:1"

وتفسيرُهُ: تصبحُ "u:" التي ليست ضميرًا ولا علامةَ جمعٍ "i:" في أربعةِ مواضعَ: "1:1" إذا سُبقت بكسرةٍ قصيرةٍ أو طويلةٍ بصرفِ النظرِ عمّا يتبعُها، أو أُتبعت بكسرةٍ قصيرةٍ وسُبقت بياءٍ أو أُتبعت بكسرةٍ طويلةٍ تعقبُها حركةٌ. "2:1" إذا وقعت موقعَ صامتٍ ثالثٍ مسبوقةً بمقطعٍ مقفلٍ نواتُهُ ضمّةٌ "cuc" وأُتبعت بفتحةٍ طويلةٍ. "3:1" إذا وقعت موقعَ صامتٍ رابعٍ مسبوقةً بفتحةٍ متبوعةً بأيِّ صوتٍ عدا الضمّةَ الطويلةَ، "4:1" إذا وقعت موقعَ صامتٍ خامسٍ مسبوقةً بأيِّ حركةٍ قصيرةٍ بصرفِ النظرِ عمّا يتبعُها، وهذه تحوّلاتٌ إجباريّةٌ ذاتُ سبقٍ، تعالجُ قبلَ أيِّ تغيّرٍ آخرَ.

2. تحوّلُ الفتحةِ الطويلةِ "a:" إلى حركةٍ طويلةٍ ضيّقةٍ، وصياغتُهُ:

/ [- ضمير] a ⟶ / [+ضيق] v: ——— "1:2"

/ [a:-] ——— [+ضيق] v "2:2"

وهذا أيضاً تحوّلٌ إجباريٌّ ذو سبقٍ في المعالجةِ، وذلك إذا وقعت الفتحةُ الطويلةُ، التي ليست ضميرًا، مسبوقةً بحركةٍ قصيرةٍ ضيّقةٍ بصرفِ النظرِ عمّا يتبعُها، أو إذا وقعت متبعةً بحركةٍ قصيرةٍ ضيّقةٍ ولم تكن مسبوقةً بفتحةٍ طويلةٍ، وجليٌّ أنّها تتحوّلُ إلى حركةٍ طويلةٍ من جنسِ ما يسبقُها، أو ما يتبعُها إن سبقت بصامتٍ.

3. تحوّلُ الفتحةِ الطويلةِ "a:" إلى همزةٍ "?" ، وصياغتُهُ:

a: ⟶ ? / a: ——— v

أي أنّ ذلك يحدثُ إذا جاءت "a:" مسبوقةً بمثلِها مُتبعةً بحركةٍ قصيرةٍ.

4. تحوّلُ الحركةِ الطويلةِ الضيّقةِ "u:" أو "i:" إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها "w" أو "y" ، وصياغتُهُ:

[+ ضيق] v: ⟶ نصف حركة من جنسها / [من جنسها] v ——— a "1:4"

/ v ——— a: "2:4"

a: ———

/ v ——— vcvv "3:4"

/ v ——— vv: أو v:v "4:4"

/ v ——— [–ضمير] v:c "5:4"

/ a ——— [–حركة] "6:4"

/ c ——— [+إعراب] v "7:4"

/ نصف حركة ——— v "8:4"

وتفسيرُ ذلك أنّ الحركةَ الطويلةَ الضيّقةَ تُصبحُ نصفَ حركةٍ من جنسِها في ثمانيةِ أوضاعٍ تحكمُها القوانينُ ذاتُ التوصيفاتِ التاليةِ: "1:4" إذا سُبقت بحركةٍ قصيرةٍ من جنسِها وأُتبعت بفتحةٍ قصيرةٍ. "2:4" إذا سبقت بحركةٍ قصيرةٍ وأُتبعت بفتحةٍ طويلةٍ أو سبقت بفتحةٍ طويلةٍ بصرفِ النظرِ عمّا يتبعُها. "3:4" إذا وقعت بينَ حركتين قصيرتين، وكانت الثانيةُ منهما مُتبعةً بمقطعٍ مفتوحٍ. "4:4" إذا أُتبعت بحركةٍ قصيرةٍ ثُمَّ طويلةٍ بصرفِ النظرِ

عمّا يسبقُها، أو اُتبعت بحركةٍ طويلةٍ ثُمَّ قصيرةٍ. وفي هذه الحالِ تتحوّلُ هي والحركةُ الطويلةُ بعدَها إلى أنصافِ حركاتٍ، وتُقحمُ قبلَهما حركةٌ قصيرةٌ إذا لم تكن موجودةً. "5:4" إذا وقعت مسبوقةً بحركةٍ قصيرةٍ، متبعةً بحركةٍ طويلةٍ ضيّقةٍ ليست ضميراً ثُمَّ صامتٍ. "6:4" إذا سُبقت بفتحةٍ قصيرةٍ ولم تتبع بحركةٍ، أي أن تكونَ ختاميّةً أو متبعةً بصامتٍ. "7:4" إذا وقعت بعدَ صامتٍ متبعةً بحركةٍ إعرابيّةٍ. "8:4" إذا وقعت بعدَ نصفِ حركةٍ متبعةً بحركةٍ.

5. حذفُ الحركةِ الطويلةِ: إذا تجاورت ثلاثُ حركاتٍ، ولم يُتبعِ التجاورُ بصامتٍ تقتَضي الصيغةُ أن يتّحدَ مقطعيًّا هو والحركةُ الأخيرةُ – تحذفُ الحركةُ المتوسّطةُ الضيّقةُ وَفقَ القانونِ

"1:5" V:Z [+ضيق] → ϕ / [مخالف لها] V ——— V + [CVV–]
"2:5" / V ——— [+ضمير] V:C
"3:5" / [من جنسها] V ——— [+ضيق] V

أيْ أنّ ذلك يقعُ إذا سُبقت "V:" بحركةٍ قصيرةٍ مخالفةٍ لها وأُتبعت بحركةٍ قصيرةٍ غيرِ متبعةٍ بمقطعٍ مفتوحٍ، أو إذا سُبقت بحركةٍ قصيرةٍ وأُتبعت بحركةٍ طويلةٍ ضيّقةٍ بشرطِ أنْ تكونَ ضميرًا، أو إذا سُبقت بحركةٍ من جنسِها وأُتبعت بحركةٍ قصيرةٍ ضيِّقةٍ، وجليٌّ أنَّ الحركةَ الثانيةَ في هذهِ الحالِ قد تكونُ من جنسِ ما يسبقُها، فتجتمعُ حركاتٌ متماثلةٌ، وينسحبُ هذا على الفتحةِ الطويلةِ الواقعةِ بينَ فتحتينِ "aa:a" و سأُشيرُ إلى هذا الحذفِ بالقانونِ ذاته "3:5".

6. حذفُ الحركةِ القصيرةِ: إذا تجاورت ثلاثُ حركاتٍ، وكانت متبعةً بصامتٍ يتّحدُ مقطعيًّا هو والحركةُ الأخيرةُ، ومسبوقةً بصامتٍ في الموقعِ الأوّلِ – فإنّ الحذفَ يقعُ على الحركةِ القصيرةِ الأولى، وفقَ هذا القانونِ:

أيْ أنّ ذلك يقعُ إذا سُبقت "V:" بحركةٍ قصيرةٍ مخالفةٍ لها وأُتبعت بحركةٍ قصيرةٍ غيرِ متبعةٍ بمقطعٍ مفتوحٍ، أو إذا سُبقت بحركةٍ قصيرةٍ وأُتبعت بحركةٍ طويلةٍ ضيّقةٍ بشرطِ أنْ تكونَ ضميرًا، أو إذا سُبقت بحركةٍ من جنسِها وأُتبعت بحركةٍ قصيرةٍ ضيِّقةٍ، وجليٌّ أنَّ الحركةَ الثانيةَ في هذهِ الحالِ قد تكونُ من جنسِ ما يسبقُها، فتجتمعُ حركاتٌ متماثلةٌ، وينسحبُ هذا على الفتحةِ الطويلةِ الواقعةِ بينَ فتحتينِ "aa:a" و سأُشيرُ إلى هذا الحذفِ

vv:v → v:v / #c ——— cc

بالقانونِ ذاته "3:5".

أي تحذفُ الحركةُ القصيرةُ المتبعةُ بحركةٍ طويلةٍ تعقبُها حركةٌ قصيرةٌ إذا جاءت مسبوقةً بصامتٍ في الموقعِ الأوّلِ، وأتبعت الحركاتُ بعدَها بصامتٍ لا تعقبُهُ حركةٌ.

وقد يبدو الفارقُ بينَ هذا القانونِ وسابقِه؛ "1:5" أو "3:5" غيرَ مسوّغٍ، فالتشكّلُ الصوتيُّ للحركاتِ المتجاورةِ واحدٌ، والقانونُ مختلفٌ، ولكنّ التشكّلَ المقطعيَّ مختلفٌ، فالصوامتُ المحيطةُ بالحركاتِ في القانونِ "6" تتجاذبُها ولا يمكنُ أن تستغنيَ عنها، أمّا في القانونِ السابقِ فكلُّ واحدٍ منها يُمكنُهُ أن يستقلَّ في مقطعٍ منفصلٍ[14].

7. اتّحادُ الحركاتِ وتأثيرُ حركةٍ في أخرى عندَ اجتماعِ اثنتينِ دونَ أنْ ينشأَ عنهما شبهُ حركةٍ:

"1:7" إذا تجاورت حركتان مختلفتان أثّرت الفتحةُ القصيرةُ في غيرِها، وذلك إذا كانَ المقطعُ المتشكّلُ مفتوحًا أو مسبوقًا بمقطعٍ مفتوحٍ.

"2:7" تؤثّرُ الضمّةُ الطويلةُ التي تحملُ قيمةً صرفيّةً، أي الضميرُ أو علامةُ الجمعِ، تؤثّرُ في الكسرةِ فتقلبُها ضمّةً، فإذا كانَ الضميرُ كسرةً طويلةً وعلامةُ الجمعِ ضمّةً طويلةً أثّرت الكسرةُ في الضمّةِ.

"3:7" في غيرِ ما سبقَ تؤثِّرُ الكسرةُ في غيرِها،

وتؤثّرُ الضمّةُ في الفتحةِ التي تليها.

"4:7" إذا تجاورت حركتان متجانستان أصالةً أو بعدَ تبادلِهما التأثيرَ – فإنّهما تتّحدان في حركةٍ طويلةٍ واحدةٍ، إلاّ أنْ يقتضيَ النظامُ المقطعيُّ تقصيرَها.

ولا ضرورةَ للقولِ بالحذفِ في بعضِ ما سبقَ؛ لأنّه يؤدّي إلى النتيجةِ ذاتِها، ويوجبُ التعويضَ إذا كانَ المتبقّي قصيرًا والمنطوقُ طويلاً.

بقيَ أن أشيرَ إلى أنّ هذه القوانينَ متسلسلةٌ تطبّقُ بالتتابعِ، فإذا اجتمعت ثلاثُ حركاتٍ احتُكِمَ إلى القانونِ الأوّلِ أو الثاني أوّلاً، ثَمَّ إلى القانونِ الرابعِ الذي ينشئُ نصفَ الحركةِ ثمَّ القانونين الخامسِ والسادس.

مسوّغاتُ هذا الحلِّ:

قد يبدو هذا الحلُّ افتراضًا لشيءٍ صعب تحصيلُ نطقه، وهل يمكنُ عربيًّا أنْ ينطقَ جذرَ "غزًا" هكذا "gazau:a" أو جذرَ قالَ "qau:ala"؟ الأصلُ أنْ يكونَ غيرَ ممكنٍ وإلاّ لما تُحوِّلَ عنه، فمن أمكنَهُ أنْ يقولَ: "خَوِصَ وحَوِلَ وعَوِرَ وهيِفَ" كانَ بمكنته أنْ يقولَ: "خَوَفَ وكَيَدَ". ومن قالَ: "ناوَلَ يناوِلُ مناوَلةً وتناوُلاً ..." كانَ سيقولُ: "قاوِلٌ" بدلاً من "قائل" ...، فما لديَّ اقتراحٌ متصوّرٌ كما كانَ غيرُهُ ممّا عُهِدَ كذلك، وليسَ من القدماءِ من يزعمُ أنّ ما يتصوَّرُهُ كانَ منطوقًا ذاتَ يوم، وقد أحسنَ ابنُ جنّي أنْ قالَ في كلامه على مراتبِ الأشياء: "هذا الموضعُ كثيرُ الإيهام لأكثرِ من يسمعُهُ، لا حقيقةَ تحتَهُ، وذلك كقولِنا: الأصلُ في قامَ قَوَمَ، وفي باعَ بيَعَ وفي طالَ طَوُلَ ...، فهذا يوهمُ أنّ هذه الألفاظَ وما كانَ نحوَها – ممّا يُدّعى أنّ له أصلاً يخالفُ ظاهرَ لفظِه – قد كانَ مرّةً يُقالُ؛ حتّى إنّهم كانوا يقولون في موضعِ "قامَ زيدٌ": قَوَمَ زيدٌ...، وليس الأمرُ كذلك بل بضدِّه. وذلك أنّه لم يكن قطُّ معَ اللفظِ به إلاّ على ما تراه وتسمعُهُ ...، فأمّا أن يكونَ استُعملَ وقتًا من الزمانِ كذلك، ثُمَّ انصُرِفَ عنه فيما بعدُ إلى هذا اللفظِ فخطأٌ لا يعتقدُهُ أحدٌ من أهلِ النظر"[15].

ويستمدُّ هذا الحلُّ مشروعيّتَهُ من أنّه يكفلُ توجيهًا متّسقًا لتغيّراتِ المعتلِّ من حيثُ هي نظامٌ متكاملٌ لا من حيثُ هي ألفاظٌ مفردةٌ، فلا يحتاجُ إلى القولِ بنقلِ حركةٍ من موضعٍ إلى آخرَ في الصيغةِ لتسويغِ ما وقَعَ فيها من تغيّرٍ لم يقعْ فيما يماثلُها[16]، أو القولِ إنّ رضيتُ أصلُها "رَضِيَتُ" فحُوّلت فتحةُ الياءِ كسرةً للمجانسةِ، وبعدَ التحويلِ نشأ مسوّغُ الحذفِ فحذفتِ الياءُ والتقت الكسرتان[17] ...، أو القولِ إنّ إعلالاً ما قد حدثَ وآخرَ مشبهًا له لم يحدث خشيةَ اللَّبْسِ أو من أجلِ المحافظةِ على الصيغةِ[18]، فضلاً على ما هو معهودٌ من استثناءاتٍ وشروطٍ من خارجِ الصيغة[19].

ونأيًا عن مدارسةِ الفكرِ السابقِ، فإنّ الحلَّ الذي تقومُ عليه هذه الدراسةُ، وإن بدا ذا عسرٍ أو غرابةٍ، يتّسمُ بشمولٍ لأصولِ الظاهرةِ، وبساطةٍ في التطبيقِ؛ أن نضعَ حركةً طويلةً في مكانِ نصفِ الحركةِ، ضمنَ القوالبِ اللغويّةِ المعهودةِ بحركاتِها وسكناتِها، إسنادًا واشتقاقًا، دونَ الحاجةِ إلى أيِّ تعديلٍ في الصيغةِ أو افتراضٍ لأصلها، أو استثناءٍ. فما يتباينُ نطقُهُ ينبغي ألاّ يكونَ ذا أصلٍ متماثلٍ، وسنرى أنّ نتائجَ التغيّراتِ في جذرِ المعتلِّ ترفضُ الاتكاءَ على خشيةِ اللبسِ أو إرادةِ المحافظةِ على الصيغةِ.

وعطفًا على ما قالَهُ القدماءُ فإنّ الحلَّ المقترحَ لا يختلفُ عمّا قالوا إلاّ في نوعِ الصوتِ المفترضِ، والفارقُ بينَ النوعينِ، أي بينَ أنصافِ الحركاتِ والحركاتِ المقابلةِ لها جدُّ طفيفٍ[20].

إنّ ما يبدو مستغربًا من تجاورِ مجموعةٍ من الحركاتِ وفاقًا لهذا الطرحِ ليس غريبًا على تراثِ العربيّةِ، إنْ في التنظيرِ التحليليِّ وإنْ في بنيةِ الألفاظِ، أمّا التنظيرُ فقد مضى قولُ الرضيِّ، إنّ الفعلَ المعتلَّ يُسندُ إلى

الضمائرِ بعدَ حدوث الإعلالِ في المسندِ إلى المفردِ، ولو مثَّلَ أصلَ "رَمَوْا" لجاءَ به "رمى + و – ramaː+uː" بل لجاءَ بالفتحةِ الطويلةِ مسبوقةً بقصيرةٍ وفاقًا لاعتقادِ القدماء أَنّ صوتَ اللينِ مسبوقٌ بحركةٍ من جنسِهِ، ولو مثَّلَ أصلَ "تغزين" لجاءَ به "تغزو + ين – tagzuː+iːna". وقالَ ابنُ عُصفورٍ عن الهمزةِ: "وأُبدلت، أيضًا، باطّرادٍ من الألفِ الزائدةِ إذا وقعت بعدَ ألفِ الجمعِ في نحوِ "رسائلَ" في جمعِ "رسالةٍ"، هروبًا من التقاءِ الساكنين، ألفِ الجمعِ وألفِ رسائلَ"[21]. ولو مَثَّلَ ذلك لكانَ الأصلُ "rasaːaːil.."؛ الفتحةُ الأولى للتكسيرِ والثانيةُ في المفردِ والكسرةُ في الصيغةِ كـ "مساجِدَ"، وسنتوقَّفُ إلى غيرِ قولٍ ممّا جاءَ به القدماءُ في الكلامِ على الهمزةِ.

وأمّا بنيةُ الألفاظِ فأكتفي بالإشارةِ إلى ظواهرَ جزئيّةٍ ممّا لا ينتجُ إلاّ عن تجاورِ مجموعةٍ من الحركاتِ على نحوٍ مطابقٍ ما في هذه الدراسة؛ فمعروفٌ أنّ صيغَ التصغيرِ "فُعَيْلٌ" و"فُعَيْعِلٌ" و"فُعَيْعيلٌ". و"بابٌ" مثلاً تدخلُ في الوزنِ الأوّلِ، بوضعِ ضمّةٍ قصيرةٍ بعدَ الباءِ وفتحةٍ قصيرةٍ بعدَ الألفِ ثمَّ تجيءُ الياءُ، هكذا "buaːayb.."، وبموجبِ القانونِ "1:2"، تصبحُ "aː" ضمَّةً طويلةً؛ "buuːayb.." وبموجبِ القانونِ "1:4" تتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسها؛ "بُوَيْب – buwayb..". و"كاتبٌ" و"شاعرٌ" و"غُلامٌ" و"غزالٌ" تدخلُ في الوزنِ الثاني، فتصغيرُ كاتب – kuaːaytib" فيحدُث فيها ما حدثَ في "بابٍ" فتصبحُ "كُوَيتب"، وتصغيرُ غزالٍ – "guzayaːil" فتصبحُ "aː" كسرةً طويلةً، ثمَّ تتحوّلُ إلى نصفِ حركةٍ "y" بموجبِ القانونِ "8:4" فتُنطقُ "غُزَيِّل – guzayyil"، و"عصفورٌ" تدخلُ في الوزنِ الثالثِ، وأصلُ تصغيرِها "ʕusayfiuːr" فالكسرةُ تقحمُ قبلَ "uː"؛ لأنّ الصيغةَ توجبُ إتباعَ ما يتلو ياءَ التصغيرِ بكسرةٍ، وبموجبِ القانونِ "1:1" تصبحُ "uː" كسرةً طويلةً، وبموجبِ القانونِ "4:7"، يتمُّ اتّحادُ الحركتين في حركةٍ طويلةٍ "عُصَيْفير – ʕusayfiːr".

والياءُ والواوُ الموجودتان في "عجوزٍ وصحيفةٍ" حركتان طويلتان وليستا من أنصافِ الحركاتِ فإذا جُمعت الصيغةُ، لدى القدماءِ، تجاورَ فيها "aːuːiː" أو "aːiːi" هكذا: "ʕajaːuːiz" و"sahaːiːif" فالفتحةُ للتكسيرِ والحركةُ المتوسّطةُ في المفردِ والكسرةُ الثالثةُ في الصيغةِ كـ "مساجِدَ".

وإذا بُنيَ الماضي للمجهولِ ضُمَّ أوّلُهُ، وضمُّ الأولِ في صيغةِ "فاعَلَ" يعني أن نُقحمَ ضمّةً قبلَ الفتحةِ الطويلةِ، هكذا: "fuaːʕila" فتقلبُها ضمّةً تتّحدُ معها؛ "fuːʕila".

وإذا أضفنا اسمًا مقصورًا إلى ياءِ المتكلِّمِ كـ "فتايَ" و"هدايَ" انتهتِ الصيغةُ بـ "aːiːa" هكذا: "hudaːiːa" وبموجبِ القانونِ "2:4" تتحوّلُ "iː" إلى "y"، وإذا أضفنا جمعَ مذكّرٍ سالمًا مرفوعًا إليها انتهتِ الصيغةُ بـ "uːiːa"، فأصلُ "مسلميَّ" هو "مسلمو + يَ – muslimuːiːa" يؤثّرُ القانونُ "1:1" فتصبحُ "i" "uː"، وبموجبِ القانونِ "4:4" تتحوّلُ الكسرتان الطويلتان إلى أنصافِ حركاتٍ هكذا: "muslimiyya"...، وظواهرُ التقاءِ الحركاتِ في البنيةِ العربيّةِ كثيرةٌ[22]، أكتفي بما يؤنسُ أنَّ هذا الذي نقترحُهُ كانَ واقعًا مثلُهُ في العربيّةِ وأقوالِ اللغويّين، ولا يحولُ دونَ تمييزِهِ إلاّ ما كانَ من جمعِ القدماءِ الحركاتِ وأنصافَها في مصطلحٍ واحدٍ؛ فيرادُ بالواوِ الضمّةُ الطويلةُ أو نصفُ الحركةِ "w"، ويُرادُ بالياءِ الكسرةُ الطويلةُ أو نصفُ الحركةِ[23] "y".

ورجعًا إلى الكلامِ على ما قيلَ في تصوّرِ الصوتِ الواقعِ في جذرِ المعتلِّ، فقد أعرضتُ ثَمَّ عمّا جاءَ به عبد الصبور شاهين؛ وحقيقٌ عليَّ أنْ أتلبّثَ عندَه؛ ذلك أنّ ما أقترحُهُ يقعُ من جهدِهِ في منزلةٍ من منزلتين؛ فإمّا أنْ يكونَ وصلاً لتصوّرِهِ وامتدادًا لفكرِهِ؛ وَفْقَ مُؤدّى بعضِ كلامِهِ، وإمّا أنْ يكونَ تطويرًا لبعضِ تلميحاتِهِ؛

ذلك أنّه ذكرَ في كلامِه على أصلِ "قالَ وباعَ وخافَ أنّه "من المؤكّد أنّ موقعَ العينِ في هذه الكلمات هو موقعُ واوٍ أو ياءٍ"[24]، ولكنّه في تحليلِه كانَ يراوحُ بينَ التصوّرين؛ تصوّرِ أنّ الأصلَ حركةٌ، وتصورِ أنّها نصفُ حركةٍ؛ وقد قصرَ الأوّلَ على الصيغةِ المسندةِ إلى الغائبِ المفردِ، فالتغيّرُ فيها طرأَ على حركةٍ ضيّقةٍ، ولكنّه جعلَ حالاتِ الإسنادِ مأخوذةً منه كما فعلَ الرضيُّ، فالجذرُ، لديه، لا يُرجعُ إليه، فهي أفعالٌ ثلاثيّةُ الأصولِ ثنائيّةُ المنطوقِ؛ ولذا كانَ لابدَّ له أنْ يعودَ إلى الأصلِ في الحالاتِ التي يتعذّرُ تفسيرُها، فلا إشكالَ في أخذِ "سَعَوْا" من "سعى" ولكنْ، لا مفسّرَ لظهورِ الواوِ والياءِ في الماضي المسندِ إلى ألفِ الاثنين وضمائرِ الرفعِ المتحرّكة – إلاّ القولُ بالعودةِ إلى الأصول[25] ومثلُ ذلك أخذُ "يسعيان ويَسعين" من "يسعى"[26]، وما هذا بموضعِ تفصيلٍ . . .، ويكفي أنْ يكونَ تحليلُهُ للصيغةِ المفردةِ مستنداً إلى تصوّرِ الحركةِ في أصلها، فأصلُ "قالَ" "qa–u–ala" وأصلُ "غزا" [27] "gazaua..." فيكون مقترحي ذا أصلٍ بيّنٍ لديهِ، تنحرفُ بعدَه الضوابطُ والموجّهاتُ، وجلُّ القوانينِ التي تحكمُ معالجةَ تجاورِ الحركاتِ؛ تأثيرًا وحذفًا وتحوّلاً إلى أنصافِ حركاتٍ أو همزةٍ.

الفعلُ الناقصُ

الأصلُ الذهنيُّ لهذا الفعلِ يَشتملُ على حركة ضيّقة طويلةٍ في موقعِ اللامِ، هي الضمّةُ الطويلةُ "u:" أو الكسرةُ الطويلةُ "i:"، تُسبَقُ عندَ إسنادِه بحركةِ عينِ الفعلِ، وتُتبَعُ باللاحقةِ التي يقتضيها الإسنادُ، وما كانَ جذرُهُ يشتملُ على "u:" يأتي بفتحِ العينِ في الماضي وضمِّها في المضارعِ كـ "غَزا – يَغزو"، أو بضمِّها فيهما كـ "سَرُوَ – يسرو"، أو بكسرِها في الماضي وفتحِها في المضارعِ كـ "رَضيَ – يَرضى". وما كانَ جذرُهُ يشتملُ على "i:" يأتي بفتحِ العينِ في الماضي وكسرِها في المضارعِ كـ "رمى – يرمي"، أو بفتحِها فيهما كـ "نَهى – يَنهى"، أو بكسرِها في الماضي وفتحِها في المضارعِ كـ "خَشيَ – يخشى".

صيغةُ الماضي المجرّد: وله خمسُ صيغٍ، بناءً على أصلِ اللامِ وحركةِ العينِ، هي: 1. غزا 2. رَضيَ 3. سَرُوَ 4. نَهى أو رَمى 5. خَشيَ، وتتأثّرُ لامُ الفعلِ بما يلحقُها من ضمائرَ أو حروفٍ عندَ الإسنادِ، فهيَ تأتي مُتبَعةً: بفتحةٍ قصيرةٍ إذا أُسندَ الفعلُ إلى اسمٍ ظاهرٍ أو ضميرِ المفردِ الغائبِ؛ مذكّرًا أو مؤنّثًا، أو ضميرِ الغائبتين، ومثالُهُ من السالم "درسَ ودرَسَتْ ودرَسَتا". أو بفتحةٍ طويلةٍ إذا أُسندَ إلى ضميرِ الغائبَين، ومثالُهُ "الطالبان دَرَسا". أو بضمّةٍ طويلةٍ إذا أُسندَ إلى ضميرِ الغائبينَ، ومثالُهُ "هم دَرَسوا". أو بصامتٍ تكونُ اللامُ قبلَهُ دونَ حركةٍ، إذا أُسندَ إلى ضميرِ الغائباتِ أو إلى ضمائرِ المتكلّمِ والمخاطبِ، ومثالُه "درسْنَ ودرسْتَ ودرسْتُما ودرسْتُم ودرسْتِ ودرستما ودرسْتُنّ ودرسْتُ ودرسْنا". في ضَوْءِ تلكم المؤثّراتِ الملابسةِ موقعَ لامِ الفعلِ توجّهُ التغيّراتُ التي تطرأُ على جذرِ الناقصِ عندَ استعمالِه، وهي:

أ– ما تُتبعُ لامُهُ بفتحةٍ قصيرةٍ: وصيغُهُ المنطوقةُ:

1. غَزا – gaza:
2. رَضِيَ – radiya
3. سَرُوَ saruwa
4. نهى – naha:
5. خَشِيَ xaŝiya وقد جاءت هذه الصيغُ بَعدَ تغيّرٍ طرأَ على أُصولها التالية: 1. gazau:a radiu:a saruu:a 4- nahai:a 5- xaŝii:a

وبموجبِ القانونِ "1:1" تتحوّلُ "u:" في الصيغةِ "2" إلى "i:" فتصبحُ "radii:a" كالصيغةِ الخامسة، وبموجبِ القانونِ "1:4" تتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ في الصيغ "2+3+5" إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها "y" أو "w"، فيظهرُ منطوقُها المستخدَمُ؛ "رَضيَ ورَضيَتْ ورضيَتا وسَرُوَ وسَرُوَتْ وسَرُوَتا، وخشيَ وخشِيَتْ وخشِيَتا"، ويتحكّمُ القانونُ "1:5"

في الصيغتين "1+4" فتسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ، ثُمَّ تتّحدُ الحركتان القصيرتانِ في حركةٍ طويلةٍ بموجبِ القانونِ "4:7" فيظهرُ منطوقُهما "غزاً ونَهى"، ولكنَّ مقتضياتِ النظامِ المقطعيِّ تستدعي تقصيرَ هذه الحركةِ إذا أُتبعت بصامتٍ؛ لأنّ المقطعَ الطويلَ المغلقَ مرفوضٌ في العربيّةِ إلاّ في سياقاتٍ مخصوصة[28]. يحدثُ هذا التقصيرُ في مثلِ "نهى الولدُ – nahal-waladu" وفي حالِ الإسنادِ إلى الغائبةِ؛ "هي غَزَتْ ونَهَت"، ويبقى هذا المقطعُ قصيرًا مَعَ الغائبتَينِ؛ "غَزَتا ونَهَتا"، على الرغم من أنّ الصيغةَ لا تشتملُ على خللٍ مقطعيٍّ يوجبُ التقصيرَ، فتحريكُ التاءِ بالفتحةِ الطويلةِ أدّى إلى حَلِّ المقطعِ المغلقِ، وليس لهذا التقصيرِ ما يفسّرُهُ إلاّ أن يُدرَجَ في بابِ التوهّمِ والقياسِ الخاطئِ، وطردًا للبابِ [29]، أو أنْ يُقالَ إنَّ الإسنادَ إلى الغائبتينِ يَتِمُّ بإقحامِ الفتحةِ الطويلةِ على الصيغةِ المنطوقةِ المسندةِ إلى الغائبةِ.

ب– ما تُتبعُ لامُهُ بفتحةٍ طويلةٍ: وصيغُهُ المنطوقةُ: 1- غَزَوا – gazawa: 2- رَضِيا – radiya: 3- سَرُوا – saruwa: 4- نَهَيا – nahaya: 5- خَشِيا – xaŝiya: وقبلَ هذا المنطوقِ كانَ في موقعِ اللامِ حركةٌ طويلةٌ هكذا: 1- gazau:a: 2- radiu:a: 3- saruu:a: 4- nahai:a: 5- xaŝii:a، تحوّلت "u:" في الصيغةِ "2" إلى "i:" كما ذُكرَ سابقًا، ثُمَّ خضعت الصيغُ كُلُّها للقانونِ "2:4" فتحوّلتِ الحركةُ المتوسّطةُ إلى نصفِ حركةٍ فظهرَ منطوقُها المذكورُ.

ج– ما تُتبعُ لامُهُ بضمّةٍ طويلةٍ: وصيغُهُ المنطوقةُ: 1- غَزَوْا – gazaw 2- رَضُوا – radu: 3- سَروا – saru: 4- نَهَوْا – nahaw 5- خَشُوا – xaŝu:، وأصلُ هذهِ الصيغِ 1- gazau:u: 2- radiu:u: 3- saruu:u: 4- nahai:u: 5- xaŝii:u. وبعدَ تحوّلِ "u:" في الصيغةِ "2" إلى "i:" تُحذفُ الحركةُ المتوسّطةُ من الصيغِ كُلِّها بموجبِ القانونِ "2:5"، فتلتقي "u:" الختاميّةُ وحركةُ العينِ، وبموجبِ القانونِ "6:4" تتحوّلُ "u:" إلى "w" في "1+4" فيظهرُ منطوقُهما المذكورُ، وبموجب القانون "1:7" تؤثّرُ "u:" في الكسرةِ فتصبحُ "u" ثُمّ تتّحدُ الحركتان "uu:" في حركةٍ طويلةٍ، فيظهرُ منطوقُ الصيغِ "2+3+5"، وتظلُّ كذلك إلاّ أن تُتبعَ بصامتٍ فإنّها تُقصَّرُ كـ "رَضوا القتالَ – radulqitala".

د– ما تُتبعُ لامُهُ بصوتٍ صامتٍ: ويقعُ ذلك في ثمانٍ من حالاتِ الإسنادِ، ولتماثلِها أقتصرُ على صيغةٍ واحدةٍ، هيَ المخاطبُ المفردُ، والمنطوقُ: 1- غَزَوْتَ – gazawta 2- رَضِيتَ – radi:ta 3- سَروتَ – saru:ta 4- نَهَيْتَ – nahayta 5- خَشيتَ – xaŝi:ta وأصلُها 1- gazau:ta 2- radiu:ta 3- saruu:ta 4- nahai:ta 5- xaŝii:ta فتحوّلت "u:" في الصيغةِ "2" إلى "i:" كما سبقَ، وبموجبِ القانونِ "6:4" تحوّلتِ الحركةُ الطويلةُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها في "1+4"، فظهرَ منطوقُهما، وبموجبِ القانونِ "4:7" تتّحدُ الحركةُ الطويلةُ والحركةُ القصيرةُ في حركةٍ طويلةٍ في الصيغِ المتبقّيةِ.

فإذا بُنِيَ الماضي للمجهولِ جاءت حركةُ العينِ في الأفعالِ كُلِّها كسرةً؛ وبالتالي فإنّ ما كانَ من جذرٍ مشتملٍ على "u:" يماثِلُ "رضِيَ" في التغيّراتِ التي طرأت عليه في حالاتِ الإسنادِ كُلِّها، ومنطوقُهُ فيها كمنطوقه؛ وما كانَ من جذرٍ مشتمل على "i:" يماثلُ "خَشِيَ". والخطوةُ الأولى في الأوّلِ أن تتحوّلَ "u:" إلى "i:"؛ ولذا فإنّ الصيغَ كُلَّها تتوحّدُ في مجاريها كما يظهرُ في: هو غُزِيَ وسُرِيَ ونُهِيَ وخُشِيَ ورُضِيَ، ومثلُهُ هي غُزِيَت وهما غُزِيَتا، كـ "هو رَضِيَ وخَشِيَ"، بنصفِ حركةٍ. وهما غُزِيا وسُرِيا ونُهِيا ...، كـ "هما رَضِيا وخَشِيا"، بنصفِ حركةٍ، وهم غُزوا ونُهوا...، كـ "هم رَضوا وخَشوا"؛ بضمّةٍ طويلةٍ، وأنتَ غُزيتَ ونُهيتَ ...، كـ "أنت رَضيتَ وخَشيتَ"؛ بكسرةٍ طويلةٍ.

صيغةُ المضارعِ المجرّد:

يتأثّرُ الصوتُ الواقعُ موقعَ اللامِ في المضارعِ بحركةِ العينِ، وصيغُ المعتلِ في المضارعِ أربعٌ: يغزو أو يسرو، فهما متماثلتان، ويرضى، ويرمي، وينهى أو يخشى، فهما متماثلتان، كما تتأثّرُ بما يلحقُهُ من ضمائرَ، وهذه تتّخذُ خمسةَ أوضاعٍ هي: أنْ تُتبعَ اللامُ بحركةٍ قصيرةٍ، وذلك معَ المفردِ الغائبِ والمخاطبِ والمتكلّمِ، ومعَ الغائبةِ وجماعةِ المتكلّمين؛ هو وهيَ وأنتَ وأنا ونحنُ، وتزولُ الحركةُ إذا جُزِمَ الفعلُ. وأنْ تُتبعَ بفتحةٍ طويلةٍ؛ وذلك معَ المثنّى؛ هما وأنتما، تذكيرًا وتأنيثًا. وأنْ تُتبعَ بضمّةٍ طويلةٍ؛ وذلك معَ جمعِ المذكّرِ؛ هم وأنتم. وأنْ تُتبعَ بكسرةٍ طويلةٍ؛ وذلك معَ المخاطبةِ؛ أنتِ. وأنْ تُتبعَ بصوتٍ صامتٍ، وذلك معَ جمعِ المؤنّثِ، هنّ وأنتنّ. وهذا بيانُ ما يحدثُ في تلكم الصيغِ الأربعِ في هذه الأوضاعِ:

أ- ما تُتْبَعُ لامُهُ بحركةٍ قصيرةٍ: وهذه الحركةُ ثنتان؛ ضمّةٌ في حالِ الرفعِ وفتحةٌ في حالِ النصبِ، ومنطوقُهُ في الرفعِ أنتَ 1- تغزو – tagzuː 2- ترضى – tardaː 3- ترمي – tarmiː 4- تنهى – tanhaː وعندَما أُخذت من الجذرِ كانت بوضعِ لامِ الفعلِ بينَ حركةِ العينِ وحركةِ الاعرابِ هكذا: 1- tagzuuːu 2- tardauːu 3- tarmiiːu 4- tanhaiːu. وبموجبِ القانونِ "1:5" و"3:5" تسقطُ الحركةُ الطويلةُ، فتلتقي الحركتان القصيرتان، فتتّحدان في "1" تغزو، وتؤثّرُ الفتحةُ في الضمّةِ بموجب القانونِ "1:7" فتصبحُ فتحةً في الصيغتينِ "2+4" وتُؤثّرُ الكسرةُ في الضمّةِ بموجب القانونِ "3:7" فتصبحُ كسرةً في الصيغةِ الثالثة ثُمّ تتّحدُ الحركتان في حركةٍ طويلة، تظلُّ طويلةً إلاّ أنْ تُتبعَ بصامتٍ كـ "يغزو الجيشُ"، أو يُجزمَ الفعلُ كـ "لم تغزُ ولم تنهَ . . . ". ويأتي المنطوقُ في حالةِ النصبِ: أنتَ لن 1- تغزُوَ – tagzuwa 2- تَرضى – tardaː 3- تَرمِيَ – tarmiya 4- تنهى – tanhaː. وأصلُ هذهِ الصيغِ لا يختلفُ عن حالةِ الرفعِ إلاّ في جعلِ الحركةِ الأخيرةِ فتحةً، فتكونُ الحركةُ الطويلةُ قد وقعت بينَ حركةِ العينِ سابقةً وفتحةِ الإعرابِ لاحقةً، وبموجبِ القانونِ "1:4" تتحوّلُ الحركةُ الطويلةُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها، وهو منطوقُ لن تغزُوَ، ولن ترمِيَ، وبموجبِ القانونِ "1:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ في الصيغتين "2+4" فتلتقي الفتحتان القصيرتان، فيأتي الفعلُ منطوقًا بهما أي بفتحةٍ طويلةٍ.

ب- ما تُتبعُ لامُهُ بفتحةٍ طويلةٍ: وفي هذهِ الحالِ تقعُ الحركةُ التي تمثِّلُ لامَ الفعلِ بينَ حركةِ العينِ وفتحةٍ طويلةٍ كالآتي: أنتما 1- tagzuuːaːni 2- tardauːaːni 3- tarmiiːaːni 4- tanhaiːaːni. وبموجبِ القانون "3:1" تتحوّلُ "uː" في الصيغةِ الثانيةِ إلى "iː"، ثُمَّ تخضعُ الصيغُ كُلُّها للقانونِ "2:4"، فتتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها فيظهرُ المنطوقُ أنتما 1- تغزُوان – tagzuwaːni 2- ترضَيان – tardayaːni 3- ترمِيان – tarmiyaːni 4- تنهَيان – tanhayaːni.

ج- ما تُتبعُ لامُهُ بضمّةٍ طويلةٍ: يقعُ الصوتُ الذي يمثّلُ لامَ الفعلِ بعدَ حركةِ العينِ وقبلَ ضمّةِ الإسنادِ الطويلةِ هكذا: أنتم 1- tagzuuːuːna 2- tardauːuːna 3- tarmiiːuːna 4- tanhaiːuːna. وبموجبِ القانونِ "2:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ من الصيغِ، فتصبحُ "uː" مسبوقةً بحركةٍ قصيرةٍ، وبموجبِ القانونِ "6:4" تتحوّلُ "uː" إلى "w" في الصيغتينِ "2+4"، فيظهرُ منطوقُهما أنتم "ترضَوْن – tardawna" و"تَنهَوْنَ – tanhawna". وتؤثّرُ "uː" في الحركةِ السابقةِ في الصيغةِ الثالثةِ فتصبحُ ضمّةً بموجبِ القانونِ "2:7"، ثُمَّ تتّحدُ الحركتانِ في حركةٍ طويلةٍ "uː" فيها وفي الصيغةِ الأولى؛ أنتم "تغزون – tagzuːna" و"ترمون – tarmuːna".

د- ما تُتبعُ لامُهُ بكسرةٍ طويلةٍ: وهي كالصيغةِ السابقةِ في تغيّرِها، تحذفُ أوّلاً الحركةُ المتوسّطةُ،

ثُمَّ تتحوّلُ "iː" إلى "y" بموجب القانونِ "6:4". وذلك في الصيغتين "2+4"؛ أنتِ "تَرضَيْنَ – tardayna" و "تَنْهَيْنَ – tanhayna". وبموجبِ القانونِ "3:7" تؤثّرُ "iː" في الضمّة السابقةَ فتصبحُ كسرةً في الصيغةِ الأولى، ثُمّ تتّحَدُ الكسرةُ الطويلةُ والكسرةُ القصيرةُ في حركةٍ طويلةٍ فيها وفي الصيغةِ الثالثة، أنتِ "تغزين – tagziːna" و "ترمين – tarmiːna".

هـ- ما تُتبعُ لامُهُ بصوتٍ صامت: وفي هذه الحال تجتمعُ حركتانِ فقط؛ حركةُ عينِ الفعلِ والحركةُ الواقعةُ موقعَ اللامِ كالآتي: 1- tagzuuːna 2- tardauːna 3- tarmiiːna 4- tanhaiːna وبموجب القانونِ "3:1" تتحوّل "uː" إلى "iː" في الصيغة "2" فتصبحُ "tardaiːna"، وبموجبِ القانونِ "6:4" تتحوّلُ الحركةُ الطويلةُ في الصيغتين "2+4" إلى نصف حركةٍ فتنطقُ "أنتنّ ترضَيْنَ – tardayna، وتنهَيْنَ – tanhayna"، وبموجبِ القانونِ "4:7" تتّحدُ الحركتانِ المتجانستان في الصيغتين "1+3" فتأتيان منطوقتينِ بحركةٍ طويلةٍ؛ أنتنّ "تغزون – tagzuːna، وترمين – tarmiːna".

فإذا بُنيَ المضارعُ المجرّدُ للمجهولِ جاءت حركةُ العينِ في الصيغِ كلِّها فتحةً كـ "يُدْرَسُ"؛ ولذا فإنّ ما كانَ جذرُهُ بكسرةٍ طويلةٍ يطرأُ عليه ما طرأَ على "يَنْهى" وما كانَ جذرُهُ بضمّةٍ طويلةٍ يطرأُ عليه ما طرأَ على "يَرْضى"، فتصبحُ الصيغُ كُلُّها متماثلةً في تغيّرِها ونطقِها؛ فلا ضرورةَ لإعادةِ تفصيلِ مجاري تلكم التغيّراتِ، وصيغُهُ المنطوقةُ هي: أنتَ تُغْزى، وتُرْضى ...، بفتحةٍ طويلةٍ؛ كـ "أنتَ تَنْهى وتَرْضى". وأنتما تُرْضَيانِ، وتُنهَيانِ...، بنصفِ حركةٍ، كـ "أنتما تَنْهَيانِ". وأنتم تُغْزَوْنَ ...، بنصف حركةٍ، كـ "أنتم تَنْهَوْنَ". وأنتِ وأنتنّ تُغْزَيْنَ، وتُرضَيْنَ ...، بنصفِ حركةٍ، كـ "أنتِ وأنتنّ تَنْهَيْنَ".

المصدرُ والمشتقّات:

وهيَ صِيغٌ تُؤخذُ من الأصلِ الذهنيِّ المجرّد، ومصادرُ الناقصِ متنوّعةٌ منها ما يأتي على "فَعْل" كـ "غزوٍ ومحوٍ ورمي وسعي وهدي ..." وعينُ المصدرِ ساكنةٌ، فتأتي الحركةُ الواقعةُ في موقعِ اللامِ مسبوقةً بصامتٍ مُتبعةً بواحدةٍ من حركاتِ الإعرابِ الثلاث هكذا: gazuː+v و ramiː+v. وبموجبِ القانونِ "7:4" تتحوّلُ الحركةُ الطويلةُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها فيظهرُ المنطوقُ، غَزْوٌ – gazwun ورميٌ – ramyun وغزوًا ورميًا وغزوٍ ورمي. ومنها ما يأتي على "فَعَلانٍ، كـ "هَذَيانٍ وغليانٍ ... فالحركةُ الضيّقةُ الطويلةُ كانت مسبوقةً بفتحةٍ قصيرةٍ متبعةً بفتحةٍ طويلة، هكذا: "galaiːaːnin" وبموجبِ القانونِ "2:4" تتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ إلى نصفِ حركة؛ galayaːnin. ومنها ما يأتي على "فَعَل"، كـ "عَمًى ورِضًى وتُقًى وهُدًى ..."، وحركةُ العينِ فتحةٌ قصيرةٌ، فتكونُ الحركةُ الضيّقةُ قد وقعت مسبوقةً بفتحةٍ مُتبعَةً بحركةِ الإعرابِ بتنوينٍ أو بلا تنوينٍ كـ "العمى والتقى، وتُقى زيدٍ"، فأصلُ الصيغِ كلِّها ما هو ماثلٌ في "عمًى – ʕamaiː+v"، وبموجبِ القانونِ "1:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ، فتصبحُ "ʕama+v" وتغلبُ الفتحةُ حركةَ الإعرابِ، إن لم تكن فتحةً وتتّحدُ معَها بموجبِ القانون "1:7"، فإذا بقيتِ الكلمةُ منوّنةً قصّرتِ الفتحةُ، بسببِ مقتضياتِ النظامِ المقطعيِّ؛ "عمًى – ʕaman، ورِضًى – ridan"، وإذا زالَ التنوينُ بقيتِ الفتحةُ طويلةً؛ "العمى – al?ʕːama" و "تُقى زيد – tuqaː zaydin". ومنها ما يأتي على "فُعُلٍّ"، كـ "عتوٍّ وعلوٍّ ودنوٍّ وسموٍّ ..."، وحركةُ العينِ ضمّةٌ واللامُ مكرّرةٌ دونَ فاصل، ثُمَّ تُتبعُ بحركةِ الإعرابِ، ففي هذه الصيغِ تجاورُ أربعِ حركاتٍ كالتالي: sumuuːuː+v و dunuuːuː+v. وبموجبِ القانونِ "4:4"

تتحوّلُ الحركتان المتوسّطتان إلى أنصافِ حركاتٍ فيظهرُ منطوقُها؛ سموٌّ – sumuwwun ودُنُوٌّ – dunuwwun. بصرفِ النظرِ عن نوعِ حركةِ الإعرابِ. ومنها ما يأتي مختومًا بهمزةٍ كـ "عواء وثُغاء ونماء" ...، وسأعالجُ هذهِ الصيغَ في الكلامِ على الهمزةِ.

وأمّا اسمُ الفاعلِ فيأتي من الصيغِ كُلِّها على وزنِ "فاعِلٍ"، أي بوضعِ الحركةِ الطويلةِ بينَ كسرةِ العينِ وحركةِ الإعرابِ، وصيغُ المعتلِّ متّحدةُ النطقِ بصرفِ النظرِ عن أصلِها، ولها صورتانِ، في الرفعِ والجرِّ تأتي بكسرةٍ طويلةٍ إذا لم تنوّن كـ "الغازي والساعي والداعي والراضي، وغازيهم وساعي بريد وداعي خير... وبكسرةٍ قصيرةٍ إذا نُوّنَ، كـ "غازٍ وداعٍ وراضٍ ..." . وفي النصبِ تأتي بنصفِ حركةٍ كـ "غازيًا وساعيًا وغازيَهم وداعيَ خيرٍ" .

وما كانَ أصلُهُ بضمّةٍ طويلةٍ كغازٍ وراضٍ كانَ أصلُهُ: ga:ziu:+v و ra:diu:+v. بموجبِ القانونِ "1:1" تتحوّلُ "u:" إلى "i:" فتصبحُ: ga:zii:+v و ra:dii:+v. فيماثلُ ما كانَ جذرُهُ بكسرةٍ طويلةٍ كخاشٍ وناهٍ، فأصلُهما xa:ŝii:+v و na:hii:+v وبموجبِ القانونِ "2:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ إذا كانت مُتبعةً بضمّةٍ أو كسرةٍ، ثُمّ تغلبُ الكسرةُ الضمّةَ وتتّحدُ معَها، أو تتّحدُ معَ الكسرةِ الموجودةِ بموجبِ القانونِ "3:7"، فتنطقُ الصيغُ بكسرةٍ طويلةٍ إذا لم تُتبع بتنوينٍ، وقصيرةٍ إذا نُوّنت، بسببِ مقتضياتِ المقطعِ. وأمّا حالةُ النصبِ فإنَّ الحركةَ الطويلةَ تكونُ قد سُبقت بحركةٍ من جنسِها وأتبعت بفتحةٍ، وبموجبِ القانونِ "1:4" تتحوّلُ إلى نصفِ حركةٍ من جنسِها.

واسمُ المفعولِ من المجرّدِ على وزنِ "مفعولٍ" فعينُ الفعلِ مُتبعةٌ بضمّةٍ طويلةٍ ثُمَّ تأتي اللامُ مُتبعةً بحركةِ الإعرابِ، واللامُ من الناقصِ ضمّةٌ طويلةٌ أو كسرةٌ طويلةٌ، وصيغُ ما كانَ جذرُهُ بضمّةٍ طويلةٍ مغزُوٌّ ومحشوٌّ ومدعوٌّ...، وصيغُ ما كانَ جذرُهُ بكسرةٍ طويلةٍ مرمِيٌّ ومكويٌّ ومنهيٌّ، وأصلُ "مَغزُوٌّ magzu:u:+v ومرميٌّ marmu:i:+v" وبموجبِ القانونِ "1:1" تتحوّلُ "u:" إلى "i:" في الصيغةِ الثانيةِ فتصبحُ: "marmi:i:+v" وبموجبِ القانونِ "4:4" تتحوّلُ الحركتانِ الطويلتان إلى أنصافِ حركاتٍ فتصبحُ الصيغُ "magzwwun وmarmyyun"، ثُمَّ تُقحَمُ حركةٌ قصيرةٌ من جنسِ نصفِ الحركةِ للتخلّصِ من الخللِ المقطعيِّ فتصبحُ: "مغزُوٌّ – magzuwwun ومرميٌّ – marmiyyun" بصرفِ النظرِ عن حركةِ الإعرابِ، وتخرجُ "مَرضِيٌّ" عن هذا النسقِ، وستعالجُ في سياقٍ لاحقٍ.

صيغُ الزيادةِ:

تأتي صيغُ الزيادةِ في الماضي بفتحِ العينِ كـ "أفْعَلَ وفَعَّلَ وتَفعَّلَ وفاعَلَ وتفاعَلَ وانفعَلَ وافتعَلَ واستفعَلَ ..."، وتكونُ لامُ الجذرِ قد وقعت رابعةً فصاعدًا؛ ولذا فإنّ ما كانَ جذرُه بضمّةٍ طويلةٍ يخضعُ أوّلاً للقانونِ "3:1" أو "4:1" فتتحوّلُ الضمّةُ الطويلةُ إلى كسرةٍ طويلةٍ، فتصبحُ مماثلةً ما كانَ جذرُهُ بالكسرةِ الطويلةِ، وهو وضعٌ مطابقٌ ما كانَ في "رَمَى ونَهَى" من المجرّدِ؛ وتطرأُ عليه التغيّراتُ ذاتُها وينطقُ موقعُ اللامِ بصورةٍ مماثلةٍ في حالاتِ الإسنادِ كُلِّها كالتالي: هو أرضى وتَجلّى وانجلى واستدعى وتداعى وراضى كـ "هو رَمى"؛ بفتحةٍ طويلةٍ. وهيَ أرضَت وتجلَّت ... كـ "هي رَمَت"، بفتحةٍ قصيرةٍ، والفتاتان أرضَتا وتجلَّتا ... كـ "رمَتا"، بفتحةٍ قصيرةٍ، والرجلان أرضَيا وتجلَّيا واستدعَيا ... كـ "رَمَيا"، بنصفِ حركةٍ، وهم أرضَوْا وتجلَّوْا واستدعَوْا ... كـ "هم رَمَوْا"، بنصفِ حركةٍ، وأنتَ أرضَيْتَ وتجلَّيْتَ واستدعَيْتَ ... كـ "أنتَ رَمَيْتَ"، بنصفِ حركةٍ.

فإذا بُنيت تلكَ الصيغُ للمجهولِ أُخذت من المنطوقِ،

وهو ينتهي بفتحة طويلةٍ، وحركةُ العينِ في المبنيِّ للمجهولِ كسرةٌ تُقْحمُ قبلَ الفتحةِ الطويلةِ والحركةِ التي يوجبُها الإسنادُ، وبموجبِ القانونِ "1:2" تتحوّلُ "aː" إلى "iː" فيصبحُ التتابعُ مشبهًا ما كانَ في "خَشِيَ"، ويخضعُ للتغيّراتِ ذاتِها، ويأتي مطابقًا له في الصوتِ المنطوقِ في موضعِ اللامِ؛ فـ "هو أُعطِيَ واُستُرضِيَ وقوضِيَ" كـ "هو خَشِيَ"، ولا يؤثِّر استبدالُ الكسرةِ بالفتحةِ في "هما أَعطَيا واسترضَيا" فتُصبحُ أُعطِيا واُستُرضِيا"، ولكنّه يؤثِّرُ في "هم أعطَوْا واسترضَوْا"، و"أنتَ أعطَيْتَ واسترضَيْتَ"، ذلك أنّ نصفَ الحركةِ إنّما نشأت عن مجيءِ الحركةِ الطويلةِ مسبوقةً بفتحة، فإذا زالتِ الفتحةُ عادتِ الحركةُ الطويلةُ لتُسبقَ بكسرةٍ، فتتحوّلُ "iː" إلى "uː" إذا أُتبعت بضمّةٍ طويلةٍ بموجبِ القانونِ "2:7" وتتّحدُ الحركتان في ضمّةٍ طويلة؛ "هم أُعطوا واُستُرضوا"، وبموجبِ القانونِ "4:7" تتّحدُ الكسرتان في كسرةٍ طويلةٍ في "أنتَ أُعطيتَ واُستُرضيتَ".

ويحسنُ أن يُشارَ إلى أنّ تحوّلَ الفتحةِ الطويلةِ في "فاعَل وتفاعَل" إلى ضمّةٍ طويلةٍ عندَ بنائهما للمجهولِ قد جاءَ بأثرِ القانونِ "1:2" فأصلُهما بوضعِ ضمّةٍ بينَ فاءِ الفعلِ والفتحةِ الطويلةِ هكذا: fuaˤila: و tufuaˤila: فتحوّلت "aː" إلى "uː" ثُمّ اتّحدتِ الحركتانِ في حركةٍ طويلةٍ؛ "فوعِل – fuˤila:" و"تُفوعِل – tufuˤila:".

وأمّا المضارعُ المزيدُ فيأتي بكسرِ العينِ كـ "يُفعِلُ ويفاعِلُ ويستفعِلُ ..."، أو فتحِها كـ "يَتَفَعَّلُ ويتفاعَلُ"، ويؤثِّرُ القانونُ "1:1" فيما كانَ جذرُهُ "uː" فتصبحُ "iː" مسبوقةً بكسرةٍ، والقانونُ "4:1" في الضمّةِ الطويلةِ المسبوقةِ بفتحةٍ فتصبحُ "iː" فتَتّحدُ الصيغُ كلُّها في مجيءِ الكسرةِ الطويلةِ متبعةً بما يناسبُ حالةَ الإسنادِ، وتفترقُ في الحركةِ التي تسبقُ الكسرةَ الطويلةَ، وما كانَ بكسرِ العينِ فهو يماثلُ "يرمي" في أصلِهِ وتغيّراتِهِ ومنطوقِهِ، والمنطوقُ منه:

أنتَ تَستدعي وتُعطي وتُسلّي، كـ "ترمي"، بكسرة طويلةٍ رفعًا، وبنصفِ حركةٍ؛ "لن تستدعيَ" نصبًا، وبحركةٍ قصيرةٍ "لم تستدعِ" جزمًا. وأنتما تُعطِيان وتستدعِيانِ ...، بنصفِ حركةٍ كـ "أنتما ترَمِيان"، وأنتم تَستدعون وتُعطون؛ بضمّةٍ طويلةٍ كـ "ترمون"، وأنتِ وأنتنّ تستدعينِ وتُعطينَ، كـ "أنتِ وأنتنّ ترمينَ"، بكسرةٍ طويلةٍ.

وما كانَ بفتحِ العينِ فهو يماثلُ "ينهى ويرضى" في أصلِه وتغيَّراتِه وصورِهِ المنطوقةِ، فيأتي بفتحةٍ طويلةٍ في "أنت تتحلّى وتتقاضى"، وبنصفِ حركةٍ في "أنتما تَتَحَلَّيان وتتقاضيان" و"أنت وأنتنّ تتحلَّيْنَ وتتقاضَيْنَ"، و"أنتم تتحلَّوْنَ وتتقاضَوْنَ".

وهذا الذي آلَ إليه المزيدُ الذي يأتي بفتحِ العينِ يؤولُ إليهِ المبنيُّ للمجهولِ من صيغِ المزيدِ كُلِّها. ولكنّه يمرُّ بتغيّراتٍ مختلفةٍ، فيأتي من الصيغِ كلِّها بفتحِ العينِ قبلَ الصوتِ المنطوقِ في موقعِ اللامِ، وهذا الصوتُ كسرةٌ طويلةٌ في مثلِ "تُعطي وتُسلّي وتستدعي" فتأتي الكسرةُ الطويلةُ بعدَ فتحة قصيرة متبعةً بلاحقةِ الإسنادِ. وهو تجاورٌ مماثلٌ ما في "ينهى ويخشى" في أصولِه ونتائجِه، فيأتي المبنيُّ للمجهولِ مختومًا بفتحةٍ طويلةٍ "تُعطى وتُستدعى".

ولا تأثيرَ لاستبدالِ الفتحةِ بالكسرةِ في "أنتما تُعطيان وتستدعيان"، فتظلُّ بنصفِ حركةٍ، ولكنّ إقحامَ الفتحةِ قبلَ الضمّةِ الطويلةِ في "أنتم تُعطون وتستدعون" أو الكسرةِ الطويلةِ في "أنتِ وأنتنّ تعطين وتستدعين" يؤدّي إلى تحوّلِ الحركةِ الطويلةِ إلى نصفِ حركة من جنسِها، فتأتي منطوقةً "أنتم تُعطَوْنَ وتُستَدْعَوْنَ" و"أنتِ وأنتنَّ تُعطَيْنَ وتُستدعَيْنَ"؛ بنصفِ حركةٍ.

وأمّا ما كانَ منطوقُهُ المبنيُّ للمعلوم مختومًا بفتحة طويلةٍ كـ "تتحلّى وتتَقاضى" فإنّ الفتحةَ الطويلةً

تقعُ بعدَ فتحةٍ قصيرةٍ متبعةً بحركةِ الإعرابِ فتسقطُ في حالِ النصبِ بموجبِ القانونِ "3ː5" وتتحوّلُ إلى "uː" في حالةِ الرفعِ بموجب القانونِ "2ː2" ثُمَّ تسقطُ بموجبِ القانونِ "1ː5" ثُمَّ تتّحدُ الفتحةُ القصيرةُ وحركةُ الإعرابِ في فتحة طويلة كما حدثَ في "ينهى ويخشى". ولا يطرأ أيُّ تغيّرٍ على حالاتِ الإسنادِ المتبقّيةِ؛ لأنّها كانت بفتحِ العينِ؛ أنتما تُتَحَلَّيانَ وأنتم تُتَحَلَّوْنَ وأنتِ وأنتنّ تُتَحَلَّيْنَ.

المصادرُ والمشتقّات:

وهي تؤخذُ من المنطوقِ المباشرِ دونَ العودةِ إلى الأصلِ الذهنيِّ، فاسمُ الفاعلِ من الصيغِ كُلِّها يأتي بكسرِ ما قبلَ الآخرِ، كـ "المستدعي والمرتضي والمتمادي والمتحامي والمتجنّي"، وأصلُ هذه الصيغِ من "استدعى وارتضى وتمادى وتجنّى ..."، فتقعُ الفتحةُ الطويلةُ مسبوقةً بكسرةٍ مُتبعةً بحركةِ الإعرابِ هكذا: "mutamaːdiaː+v" وبموجبِ القانونِ "1ː2" تتحوّلُ "aː" إلى "iː" فتصبحُ الصيغةُ "mutamadiiː+v"، فإذا كانت حركةُ الإعرابِ "u" أو "i" سقطت الحركةُ المتوسّطةُ بموجبِ القانونِ "3ː5"، ثُمَّ تؤثّرُ الكسرةُ في الضمّةِ بموجبِ القانونِ "3ː7" فتصبحُ كسرةً فيأتي المنطوقُ مختومًا بكسرةٍ طويلةٍ؛ المتمادي ومتماديهم، وتقصّرُ إذا أُتبعت بصامتٍ، وفاقًا لمقتضياتِ النظامِ المقطعيِّ، كـ "مستدعٍ ومرتضٍ ومتحامٍ ومتمنٍّ ومتمادٍ ..." وإذا كانت حركةُ الإعرابِ "a" أوجبَ القانونُ "1ː4" قلبَ الكسرةِ الطويلةِ نصفَ حركةٍ، فتنطقُ الصيغُ مختومةً بها؛ المتماديَ ومتماديًا – mutamaːdiyan.

ويأتي اسمُ المفعولِ من الصيغِ كُلِّها بفتحِ ما قبلَ الآخرِ كـ "المستدعى والمرتضى والمتمنّى، ..."، وقبلَ هذا التحوّلِ كانت الصيغُ كـ "mutamannaaː+v" وبموجبِ القانونِ "2ː2" تتحوّلُ "aː" إلى "iː" في حالةِ الجرِّ وإلى "uː" في حالةِ الرفعِ، وبموجبِ القانونِ "1ː5" تسقطُ الحركةُ الطويلةُ، فتلتقي "a" وحركةُ الإعرابِ "i" أو "u" فتؤثّرُ الفتحةُ فيها فتقلبها فتحةً بموجبِ القانونِ "1ː7" وتتّحد الحركتان، كما تتّحدُ الحركتان المتماثلتان بعدَ سقوطِ "aː" في حالةِ النصبِ فتنشأُ فتحةٌ طويلةٌ تنتهي بها الصيغةُ "المتمنّى –almutamannaʔː"، وتظلُّ الصيغةُ مختومةً بها إلاّ أن تُتبعَ بصامتٍ كالتنوينِ فتقصّرَ كـ "متمنًّى – mutamannan".

وأمّا المصدرُ فصيغُهُ قياسيّةٌ متنوّعةٌ؛ منها ما ينتهي بالهمزةِ كمصدرِ "أفعلَ وانفعلَ وافتعلَ واستفعلَ" كـ "أرضى إرضاءً"، و"انتهى انتهاءً"، و"ارتقى ارتقاءً"، و"استدعى استدعاءً"، فأصلُ هذه المصادرِ بوضعِ فتحةٍ طويلةٍ بعدَ عينِ الفعلِ، "إفعال وانفعال وافتعال واستفعال"، ثُمَّ يجيءُ الصوتُ الواقعُ موقعَ اللامِ في الفعلِ، وهو في تلكم الصيغِ فتحةٌ طويلةٌ، ثُمَّ حركةُ الإعرابِ، فتكونُ الصيغُ، في أصلِها قد خُتمت بتتابعِ ثلاثِ حركاتٍ هكذا: ?intihaːaː+v. على ما يوجبُهُ وزنُ "انفعال"، وبموجبِ القانونِ "3" تتحوّلُ "aː" المتوسّطةُ همزةً فتظهرُ الصيغةُ؛ "انتهاءً – ?intihaː?an".

ومن مصادرِ المزيدِ ما يأتي بفتحةٍ طويلةٍ كـ "راضى مراضاةً"، و"قاضى مقاضاةً" والمصدرُ من "فاعَلَ" هو "مفاعَلَةٌ"، أي بوضعِ الصوتِ الواقعِ موقعَ اللامِ في الفعلِ بينَ فتحتينِ، وهو في "راضى" و"قاضى" فتحةٌ طويلةٌ، فأصلُ ذاك التتابعِ "muqaːdaaː atun"، فتسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ ثُمَّ تتّحدُ الحركتان المتماثلتان في حركةٍ طويلةٍ واحدة، وهو منطوقُ الصيغةِ "مقاضاةٌ – muqaːdaːtun".

ومنها ما يأتي بكسرةٍ طويلةٍ أو نصفِ حركةٍ كـ "التمنّي والتراضي والتمادي"، وهي من "تمنّى وتراضى وتمادى"، ومصدرُ "تفعّلَ" "تفعُّلٌ"، ومصدرُ "تفاعلَ" "تفاعُلٌ"، أي بوضعِ ضمّةٍ قصيرةٍ

قبلَ اللام، واللامُ في الأفعالِ المعتلّةِ المزيدةِ "aː"، ثُمَّ تختمُ الصيغةُ بحركةِ الإعرابِ، فأصلُ التمنيِّ "tamannuaː+v" وبموجبِ القانونِ "1ː2" تتحوّل "aː" إلى "uː" فتصبحُ "tamannuuː+v" وبموجب القانونِ "4ː1" تتحوّلُ "uuː" إلى "iiː" فتصبحُ "tamanniiː+v". فتخضعُ الصيغةُ للقانونِ الذي خضعت له صيغةُ اسم الفاعلِ، فتأتي بكسرة طويلة "التمنّي" تقصّرُ إذا أتبعت بصامت "تمنٍّ"، وتأتي بنصفِ حركةٍ في حالةِ النصبِ؛ تمنّيًا وتراضيًا.

جمعُ معتلِّ الآخرِ وإضافتُهُ إلى ياءِ المتكلِّمِ:

وكلاهما يؤخذُ من المنطوقِ دونَ العودةِ إلى الأصولِ، والمعتلُّ منه منقوصٌ كالقاضي والساعي والمفتي والمتحلّي والمتراضي والمحامي والجاني ...، ومنه مقصورٌ كالمستدعى والمنتهى والمرتضى والمستجدى...، فإذا جُمعَ المنقوصُ جمعَ مذكّرٍ سالمًا ألحقنا المفردَ ضمّةً طويلةً رفعًا هكذا: "جاني + ونَ – jaːniːuːna" وبموجبِ القانونِ "2ː7" تؤثّرُ "uː" في "iː" فتقلبُها ضمّةً طويلةً فتصبحُ الصيغةُ "jaːnuːuːna" وتتّحدُ الحركتانِ في حركةٍ طويلةٍ واحدةٍ "jaːnuːna" تظلُّ طويلةً إلاَّ أنْ تضافَ إلى معرّفٍ بـ "أل" فتقصّرُ، جانو الشرِّ، ومحامو المتّهمِ، فتنطقُ "jaːnuŝŝarri". وليسَ في حالتي الجرِّ والنصبِ إلاّ اتحادُ كسرتينِ طويلتينِ في كسرةٍ طويلةٍ قد تقصّرُ كما قصّرتِ الضمّةُ، فأصلُ محامينَ وساعينَ وجانينَ هو ما يماثلُ "جاني + ينَ – jaːniːiːna" وتتّحدُ الحركتان "jaːniːna".

وإذا جُمعَ المقصورُ ذاك الجمعَ التقتِ الكسرةُ الطويلةُ والفتحةُ الطويلةُ نصبًا وجرًّا، هكذا: "مُستَجْدى + ين – mustajdaːiːna" والتقتِ الضمّةُ الطويلةُ والفتحةُ الطويلةُ رفعًا هكذا: "مُستجدى + ون – mustajdaːuːna" وبموجبِ القانونِ "2ː4" تتحوّلُ الحركةُ الطويلةُ الضيّقةُ إلى نصفِ حركةٍ فتصبحُ الصيغتان "mustajdaːyna" و"mustajdaːwna" والمقطعُ الناتجُ طويلٌ مغلقٌ لا بدَّ من تقصيرِهِ فيصبحُ "day" و "daw".

فإذا أُضيفَ المقصورُ إلى ياءِ المتكلِّمِ، أتبعتِ الصيغةُ بكسرةٍ طويلةٍ متبعةٍ بفتحةٍ قصيرةٍ، تستوجبُها الحالةُ التي تنفصلُ فيها ياءُ المتكلّمِ في مقطعٍ مستقلٍّ عمّا يسبُقها فأصلُ منتهايَ هو "muntahaːiːa" وبموجبِ القانونِ "2ː4" تتحوّلُ "iː" إلى ""y"" muntahaːya"". وهذا يؤكّدُ أنّ الصيغةَ أُخذت من المنطوقِ، فقد حدثَ فيها ما يحدثُ في إضافةِ المثنّى المرفوعِ "معلمايَ" ولو أُخذت من الأصلِ لوجبَ أن تنتهيَ بياءين هكذا "منتَهَيَّ".

وإذا أضيفَ المنقوصُ إلى الياء جاءَ مختومًا بياءَين كـ "قاضِيَّ ومحامِيَّ ومفتيَّ" وأَصلُ ذلك "muftiːiːa" وبموجبِ القانونِ "4ː4" تتحوّلُ الكسرتان الطويلتان إلى أنصاف حركات فيظهرُ المنطوقُ "muftiyya"، ومعلومٌ أَنَّ إضافةَ جمعِ المذكرِ السالم يأتي منطوقًا بياء مشَدّدةٍ رفعًا ونصبًا وجرًّا كـ "مسلِميَّ ومعلميَّ" وأَصلُ ذلك "مسلمي + يَ – muslimiː iːa" أو "muslimuːiːa" فتقلبُ "uː" في الثانيةِ "iː" بموجبِ القانونِ "1ː1" فتتماثلُ الصيغتان، ثُمَّ تتحوّلُ الكسرتان إلى أنصافِ حركاتٍ فتصبحُ "muslimiyya"، فإذا كانَ الجمعُ جمعَ منقوصٍ كـ "محامينَ وساعينَ..." فإنّ إضافتَهُ إلى ياءِ المتكلّمِ تنتجُ صيغةً كالصيغةِ السابقة "muhaːmiːiːa" "muhamiyya" وهي مطابقةٌ المفردَ المضافَ إلى ياءِ المتكلّمِ، لا يميزُ ذلك إلاّ السياقُ "هذا محامِيَّ وهؤلاءِ محامِيَّ".

الفعلُ الأجوفُ:

الأصلُ الذهنيُّ لهذا الفعلِ يشتملُ في موقعِ العينِ على ضمّةٍ طويلةٍ أو كسرةٍ طويلةٍ، تُدخلُ عندَ استعمالِ الجذرِ بينَ حركةِ الفاءِ والحركةِ التي قبلَ اللامِ، وما كانَ جذرُهُ بضمّةٍ طويلةٍ يأتي ماضيه بفتحِ العينِ كـ "قامَ" أو كسرِها كـ "نامَ" أو ضمِّها كـ "طالَ"، ويأتي مضارعُهُ بضمِّ العينِ كـ "يقومُ ويطولُ" أو فتحِها كـ "ينامُ"، وما كانَ جذرُهُ بكسرةٍ طويلةٍ يأتي ماضيه بفتحِ العينِ كـ "باعَ"، أو كسرِها كـ "كادَ"، ويأتي مضارعُهُ بكسرِ العينِ كـ "يبيعُ"، أو فتحِها كـ "يكادُ ويهابُ"؛ فللماضي خمسُ صيغٍ؛ "قامَ ونامَ وطالَ وباعَ وكادَ"، وللمضارعِ أربعٌ؛ "يقومُ أو يطولُ وينامُ ويبيعُ ويكادُ".

صيغةُ الماضي المجرّدِ:

وفيه تحوّلان؛ تحوّلٌ يظهرُ عندَ إسنادِ الفعلِ إلى ضمائرَ تتحرّكَ معَها لامُ الفعلِ، فتَنفصلُ مقطعيًّا عن حركةِ العينِ، وذلك معَ ضمائرِ الغائبِ عدا الغائباتِ، وتحوّلٌ يظهرُ عندَ إسنادِ الفعلِ إلى ضمائرِ الرفعِ المتحرّكةِ؛ ضمائرِ المتكلّمِ والمخاطبِ والغائباتِ.

التحوّلُ الأوّلُ: وصيغُهُ: -1 قامَ – -2 qa:ma نام – -3 na:ma طال – -4 ta:la باعَ – 5–ʕa ba: كادَ – ka:da وقبلَ هذا المنطوقِ كانت الصيغُ بوضعِ الصوتِ الواقعِ موقعَ عينِ الفعلِ بعدَ حركةِ الفاءِ، وهي فتحةٌ، وقبلَ حركةِ العينِ التي توجبُها الصيغةُ، فأصولُ ذاك المنطوقِ هي: -1 nau: 2- qau:ama 3- tau:ula 4- a kai:idaʕima 5- bai:a. وبموجبِ القانونِ "1:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ من الصيغِ كلِّها، فتجتمعُ حركتان قصيرتان، وبموجب القانونِ "1:7" تؤثّرُ الفتحةُ في "u" أو "i" فتقلبُها فتحةً، فتتماثلُ الصيغُ في اجتماعِ فتحتين، وهو منطوقُها المذكورُ.

فإذا بُنيَ الفعلُ للمجهولِ وقعتِ الحركةُ الطويلةُ التي تمثِّلُ عينَ الفعلِ مسبوقةً بضمّةِ "فُعِلَ" متبعةً بكسرتِها هكذا: نيمَ أصلُها: "nuu:ima" وبيعَ أصلُها: "bui:iʕa" فتحذفُ الحركةُ المتوسّطةُ، ثُمَّ تؤثّرُ الكسرةُ في الضمّةِ بموجبِ القانونِ "3:7" فتحيلُها كسرةً، وتتّحدُ الكسرتان كما هو منطوقٌ.

التحوّل الثاني: ومنطوقُهُ أنتَ: -1 قُمْتَ – -qum ta -2 نمتَ – -3 nimta طُلْتَ – -4 tulta بِعْتَ – ʕta-5 bi كدتَ – kidta. وأصولُ هذه الصيغِ مماثلةٌ أصولَ التحوّلِ الأوّلِ في نوعِ الحركاتِ المجتمعةِ، وهي: -1 qau:amta 2- nau:imta 3- ta 4- tau:ulta kai:idtaʕ 5- bai:a. ولكنّها تخالفُها في التشكّلاتِ المقطعيّةِ المحيطةِ بها؛ لذا فهي تخضعُ لقانونٍ مختلفٍ هو القانونُ "6" وبموجبِهِ تسقطُ الحركةُ الأولى فتصبحُ الصيغُ: -1 nu: qu:amta2- ta 4- tu:ulta 3- ki:idtaʕimta 5- bi:a. وبموجب القانونِ "4:7" تتّحدُ الحركتان في الصيغتين "3+5" في حركةٍ طويلةٍ، تقصّرُ؛ لأنّها نواةُ مقطعٍ مقفلٍ فيظهرُ منطوقُهما؛ "طُلتَ tulta" و"كدتَ kidta"، وفي الصيغِ المتبقّيةِ يتحكَّمُ القانونُ "3:7" فتؤثّرُ "u:" في "a" فتصبحُ "u" في الصيغةِ الأولى، وتؤثّرُ الكسرةُ في "u:" فتصبحُ "i:" في الصيغةِ الثانيةِ، وتؤثّرُ الكسرةُ الطويلةُ في "a" فتصبحُ كسرةً في الصيغةِ الرابعةِ؛ ثُمّ تتّحدُ الحركاتُ في كلِّ صيغةٍ في حركةٍ طويلةٍ "qu:mta" و"ni:mta" و "bi:ʕta" وتقصّرُ؛ لأنّها نواةُ مقطعٍ، فيظهرُ المنطوقُ؛ "قُمتَ – qumta"، و "نِمْتَ – nimta" و"biʕta"؛ فلا إشكالَ ولا غموضَ في مجيءِ "قُمتُ" وطُلتُ ومجيءِ نمتُ وخِفتُ بالكسرِ كما جاءَ ما أصلُه "i:" في "بعتُ"[30].

فإذا بُنيَ الفعلُ للمجهولِ وقعتِ الحركةُ الطويلةُ بعدَ ضمّةِ الفاءِ متبعةً بكسرةٍ هكذا:

-1 ta 4- tuu:ilta 3- nuu:imta 2- bui:ʕquu:imta i 5- kuiːidta فتسقطُ الحركةُ الأولى بموجبِ القانونِ "6" وبموجبِ القانونِ "3:7" تؤثّرُ الكسرةُ في الضمّةِ الطويلةِ فتقلبُها كسرةً فتتماثلُ الصيغُ في اجتماعِ كسرتين، وتتّحدان بموجبِ القانونِ "4:7" في كسرةٍ طويلةٍ تقصّرُ بتلقائيّةٍ لمناسبةِ المقطعِ.

صيغةُ المضارعِ المجرّدِ:

وفيه تحوّلان، تحوّلٌ معَ غيرِ نونِ النسوةِ، وتحوّلٌ معَها، ولكنّهما متماثلانِ في التتابعِ، يتأثّرانِ بمقطعٍ سابقٍ يُلغي تأثيرَ المقطعِ المتشكّلِ الذي كانَ في الفعلِ الماضي، وللمضارعِ بحسبِ أصلِ العينِ وحركتِها أربعُ صيغٍ هي: يقومُ وينامُ ويبيعُ ويكادُ، وأصلُ ذلك أن يكونَ على "يَفْعُلُ" أي بوضعِ الصوتِ الواقعِ موقعَ العينِ بعدَ الفاءِ مُتبعًا بحركةِ عينِ المضارعِ كالآتي: -1 yabiːiؚyaquːumu 2- yanuːamu 3- u 4- yakiːadu وفي الصيغتينِ "1+3" تتّحدُ الحركتان في حركةٍ طويلةٍ بموجبِ القانونِ "4:7" فيظهرُ المنطوقُ "يقولُ – yaquːlu" و"يبيع – yabiːu" وفي "4+2" تؤثّرُ "a" في "uː" و"iː" فتقلبُهما "aː" بموجبِ القانونِ "2:7"، ثمَّ تتّحدُ الحركتانِ في حركةٍ طويلةٍ بموجبِ القانونِ "4:7" فيظهرُ المنطوقُ "ينامُ – yanaːmu" و"يكادُ – yakaːdu"، فإذا حُذفت حركةُ لامِ الفعلِ لجزمِهِ أو التصاقِهِ بنونِ النسوةِ اتّحدتِ اللامُ معَ المقطعِ السابقِ، فينشأُ مقطعٌ طويلٌ مغلقٌ، فتقصّرُ الحركةُ؛ "يَقُمْنَ ويَبِعْنَ ويَنَمْنَ ويكَدْنَ" و"لم يَقُم ..." . ولم يكن لاختلافِ المقطعِ تأثيرٌ في تغيّرِ الحركاتِ كما كانَ في الماضي؛ لأنّ تجاورَ الحركاتِ مسبوقٌ بمقطعٍ مفتوحٍ.

فإذا بُنيَ المضارعُ للمجهولِ أتبعتِ الحركةُ الواقعةُ موقعَ العينِ بفتحةٍ قصيرةٍ هكذا: -1 yuquːamu 2- yunuːamu 3- u yubiːa 4- yukiːaduؚ. وتؤثّرُ الفتحةُ في "uː" و"iː" فتقلبُهما "aː" في الصيغِ كلِّها، ثُمّ تتّحدان؛ "يُقامُ ويُباعُ" و"يُنامُ ويكادُ"، وتظلُّ الفتحةُ طويلةً إلاّ أنْ تسقطَ حركةُ اللامِ.

المصدرُ والمشتقّاتُ:

ومصادرُ معتلِّ العينِ متنوّعةٌ، فأكثرُها يأتي بنصفِ حركةٍ من جنسِ الصوتِ الواقعِ موقعَ العينِ كـ "قَوْلٍ وبَيْعٍ وسَيْرٍ ونَوْم وصوم وخوفٍ، وكَيْدٍ، وهَيْبةٍ ..." وأصلُ ذلك "فَعْلٌ" بوضعِ فتحةٍ قصيرةٍ قبلَ العينِ وإتباعِها اللامَ، كـ "قَوْلٍ – qawlin" و"بَيْعٍ – bayؚin" وقبلَ التحوّل "qauːlin" و"baiؚːin": وبموجبِ القانونِ "6:4"، تحوّلتِ الحركةُ الطويلةُ إلى نصفِ حركةٍ، ومثلُهُ، في مجيئِهِ بنصفِ حركةٍ، "زَوَلانٌ وجَوَلانٌ وفورانٌ وطيرانٌ ودورانٌ ... ودُوارٌ وحِياكةٌ وعَويلٌ ..." وما جاءَ على "فَعَلان" يحكمُهُ القانونُ "3:4" زَوَلان – zawalaːn" أصلُها "zauːalaːn" و"فُعالٌ" و"فِعالة" يحكمُهُ القانونُ "2:4" فالحركةُ الطويلةُ كانتَ بعدَ قصيرةٍ متبعةً بفتحةٍ طويلةٍ، ومثلُهُ في ذلك "صِيامٌ وقِيامٌ" بفارقِ أنّ نصفَ الحركةِ تختلفُ عن الحركةِ التي جاءت في موقعِها، فأصلُ قيام "qiuːaːm" فخضعت أوّلاً للقانونِ "1:1" فتحوّلت "uː" إلى "iː"، ثُمَّ خضعت للقانونِ "2:4" فتحوّلت إلى "y". و"عويلٌ" كانت "auːiːؚlun" وبموجبِ القانونِ "5:4" تحوّلت "uː" إلى "w"، ومثلُ ذلك "طويلٌ وقويمٌ" ممّا هو مشتقٌّ.

وما كانَ كـ "قيمة وحيلة" قلبتِ الضمّةُ الطويلةُ في أصلِهِ كسرةً طويلةً واتّحدت هي والكسرةُ السابقةُ في كسرةٍ طويلةٍ هكذا: qiuːmatin qiiːma- tin qiːmatin ومثلُ ذلك، في اتّحادِ الحركاتِ المتجانسة، المبيتُ والمصيرُ والمجيءُ.

وأمّا اسمُ المفعولِ فمنطوقُهُ ممّا جذرُهُ "uː" هو: مقولٌ ومخوفٌ ومسوقٌ ومسودٌ ..." وأصلُ ذلك "masuːuːdun" وليس فيها إلاّ اندماجُ حركتين في

حركةٍ واحدة، ومنطوقُهُ ممّا جذرُهُ "iː" هو: مبيعٌ ومكيدٌ ومهيبٌ ..." وأصلُ ذلك "mahiːuːbun" وبموجبِ القانونِ "1ː1" تحوّلت "uː" إلى "iː" واندمجتِ الحركتانِ.

وأمّا اسمُ الفاعل، فإنّ أخذَهُ من الأصلِ يوجبُ ظهورَ نصفِ الحركةِ فأصلُ ذلك من "باع" هو "baːʕun iːi" فتتحوّل "iː" إلى "y" بموجب القانونِ "2ː4" فتأتي الصيغُ بنصفِ حركةٍ "بايعٌ – baːyiʕun " كالفعلِ "بايعَ يبايعُ" أو كـ "متبايعٍ"، ولكنّ المستعملَ بالهمزِ "بائعٌ وقائلٌ"، والصيغتانِ مرويّتان(31)، وإن أصبحَ الهمزُ غالبًا، ويبدو أنّ من جاءَ به مهموزًا أخذَهُ من المنطوق فكانَ أصلُهُ "baːaːiʕun" الفتحةُ الأولى في "فاعلٍ"، والفتحةُ الثانيةُ في "باع" تُوضعُ موضعَ العينِ متبعةً بكسرةِ الصيغةِ، وبموجبِ القانونِ "3" تتحوّلُ الفتحةُ الثانيةُ إلى همزةٍ فيظهرُ المنطوقُ "baːʔiʕun". ويبدو أنّ الهمزةَ قد غلبت أسوةً بغلبةِ الهمزِ التسهيلَ في العربيّة.

وأمّا ما كانَ كـ "سيِّدٍ وميّتٍ" فأصلُهُ فيْعِل" فتأتي العينُ متبعةً بكسرةٍ هكذا "sayuːid" وبموجبِ القانونِ "1ː1" تتحوّل "uː" إلى "iː" وبموجبِ القانونِ "5" تتحوّلُ "iː" إلى "y".

صيغُ الزيادةِ وما يؤخذُ منها:

جلُّ صيغِ الزيادةِ من المثالِ لا يتأثّرُ بلواحقِ الإسنادِ، إلاّ ما يقعُ من تقصيرِ الحركةِ في بعضِ صيغِ المضارعِ؛ ولذا فقد آثرتُ أنْ أعرضَ الصيغَ المتماثلةَ في سياقٍ واحدٍ، أمتدُّ فيه إلى معالجةِ ما يؤخذُ منها؛ كي لا يَتباعدَ موضعُهُ.

1. فَعَّلَ وتَفَعَّلَ: وأمثلتُهما في الماضي: قَوَّلَ وخَوَّفَ وعَيَّنَ وبيَّنَ، وتَقوَّلَ وتبيَّنَ ...، ولا فارقَ بينَهما في الماضي إلاّ سابقةُ التاءِ، ولا تأثيرَ لها، وأصولُ هذه الصيغِ بتكرارِ الصوتِ الذي يمثّلُ العينَ مسبوقًا بفتحةِ الفاءِ متبعًا بفتحةٍ كما تقتضي الصيغةُ؛ فأصلُ "قَوَّلَ" هو: "qauːuːala". وأصْلُ "بيَّنَ" هو "baiːiːana"، وبموجبِ القانونِ "4ː4" تتحوّلُ الحركتانِ المتوسّطتان إلى أنصافِ حركاتٍ فيظهرُ المنطوقُ "qawwala" و"bayyana" وينسحبُ هذا على ما يُبدأُ بالتاءِ. ولا يطرأُ أيُّ تغيّرٍ على الصيغةِ عندَ بنائِها للمجهولِ "فُعِّلَ" فتستبدلُ الضمةُ والكسرةُ بالفتحتينِ "قُوِّلَ" و"بُيِّنَ".

ولا تأثيرَ لاختلاف حركاتِ الصيغتينِ في المضارعِ؛ "يُفَعِّلُ ويَتَفَعَّلُ" كـ يُقَوِّلُ ويُبَيِّنُ ويتقَوَّلُ ويتبَيَّنُ؛ فالأصواتُ المتجاورةُ تماثلُ صيغةَ الماضي، في وقوعِ حركتينِ طويلتينِ بينَ حركتينِ قصيرتينِ، بصرفِ النظرِ عن نوعِ الحركةِ القصيرةِ، وبموجبِ القانونِ السابقِ "4ː4" تظهرُ الواوُ والياءُ؛ ولا يؤثّرُ تغيُّرُ الحركاتِ عندَ بنائهما للمجهول.

ومصدرُ "فَعَّلَ" هو "تفعيلٌ"؛ وصيغُهُ "تقويلٌ وتنويمٌ وتعيينٌ وتبيين ..." وليسَ في هذه الصيغِ إلاّ اقتصارٌ على صوتٍ واحدٍ من الصوتينِ الواقعينِ موقعَ العينِ المضعّفةِ في الفعلِ المنطوق، ثُمَّ يُتبعُ بكسرةٍ طويلة. ومصدرُ "تَفَعَّلَ" هو "تَفَعُّلٌ" كـ "تخوُّفٌ وتَبيُّنٌ" فاستُبدِلَتِ الضمّةُ بالفتحةِ التي كانت في الفعلِ. ومثلُ هذا ما يحدثُ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ منَ الصيغتينِ، فالفاعلُ مُقَوِّلٌ ومعيِّنٌ ...، والمفعولُ مُقَوَّلٌ ومُعَيَّنٌ.

2. فاعَلَ وتفاعَلَ: ولا فارقَ بينَهما إلاّ التاءُ، وصيغُهما في الماضي: قاوَمَ وبايَعَ وساوَمَ وناوَلَ ... وتبايَعَ وتَناوَمَ وتطاوَل، وأصلُ هذا بوضعِ "uː" أو "iː" بعدَ الفتحةِ الطويلةِ في "فاعَلَ" و"تفاعَلَ" ثُمَّ تُتبعُ بفتحةٍ هكذا: "qaːuːama و baːiːaʕa". وبموجبِ القانونِ "2ː4" تتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ إلى نصفِ حركةٍ فيظهرُ المنطوقُ؛ "قاوَمَ – qaːwama وبايَعَ – baːyaʕa" وبموجبِ القانونِ ذاتِه تظهرُ "w" و"y" في المضارعِ يُقاوِمُ ويتناوَلُ ويتَبايَعُ ويبايِعُ،

فأصلُ ذلك بوضعِ الحركةِ الطويلة "iː" أو "uː" بعدَ الألف متبعةً بحركةٍ قصيرةٍ؛ yuqaːuːimu yuqaːwimu.

ولا يتأثّرُ الصوتُ الواقعُ موقعَ العينِ بتغيّرِ الحركةِ اللاحقةِ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ؛ "مقاوِمٌ ومقاوَمٌ ومبايِعٌ ومبايَعٌ ومتناوِلٌ ومتناوَلٌ ..." فلم تتغيّر إلاّ الحركةُ التي تلي أنصافَ الحركات. والأمرُ ذاتُه ينسحبُ على المصدرِ؛ مقاوَلةٌ ومبايَعةٌ، وتطاوُلٌ وتبايُعٌ، وينسحبُ على المبنيِّ للمجهولِ؛ يُقاوَمُ ويبايَعُ ويُتناوَلُ، وأمّا المبنيُّ للمجهولِ من الماضي فإنّ الفتحةَ الطويلةَ تصبحُ ضمّةً طويلةً بتأثيرِ الضمّةِ التي تسبقُها، وقد ذُكرَ هذا قبلاً، أمّا عينُ الفعلِ فلا تتأثّرُ فتظلُّ نصفَ حركةٍ؛ قووِمَ وبويِعَ وتُقووِمَ وتُبويِعَ ...

3. أَفْعَلَ واستفْعَلَ: والحركاتُ التي تجاورُ العينَ واحدةٌ فيهما في الماضي والمضارعِ، فالعينُ تأتي بعد صامت متبعةً بفتحة في الماضي وبكسرة في المضارعِ، وصيغُ الماضي: أقامَ وأبانَ وأخافَ وأنامَ وأقالَ ...، واستقامَ واستنارَ واستمالَ واستشارَ واستخارَ واستبانَ، وأصلُ ذلك ممّا أصلُهُ "uː" "أقالَ" كانت "?aquːala" و"استقامَ" كانت "?istaquːama". وممّا أصلُهُ "iː" "أبانَ" كانت "?abiːana" و"استبانَ" كانت "?istabiːana". وبموجبِ القانونِ "2:7" تؤثِّرُ "a" في الحركةِ السابقةِ فتقلبُها "aː"، وتتّحدان في حركة طويلة فيظهرُ المنطوقُ "?aqaːla" و"?istaqaːla" و"?abaːna" و"?istabaːna". فإذا بُنيَ هذا للمجهولِ وضعت كسرةُ "أُفعلَ واُستُفعِلَ" بعدَ الفتحةِ الطويلةِ هكذا: "أُقيلَ" أصلُها "?uqaːila". وبموجبِ القانونِ "2:2" تتحوّلُ "aː" إلى "iː" وتتّحدان في حركةٍ طويلة تُنطقُ بها الصيغةُ "?uqiːla".

وصيغُ المضارعِ منهما: يُقيمُ ويُبينُ ويُخيفُ ... ويستقيمُ ويستبينُ ...، وأصلُ ذلك yuquːimu و yastabiːinu. ويؤثّرُ القانونُ "3:7" فيما أصلُهُ "uː" فتصبحُ "iː" فتتماثلُ الصيغُ، ثُمَّ تتّحدُ الحركتان في حركة طويلة؛ "yuqiːmu و yastabiːnu" تظلُّ طويلةً إلاّ أنْ يجزمَ الفعلُ، فيوجبُ النظامُ المقطعيُّ تقصيرَها. فإذا بُنيَ المضارعُ للمجهولِ "يُفعَلُ ويُستَفْعَلُ" أُتبعت الكسرةُ الطويلةُ فتحةً قصيرةً هكذا "yuqiːamu" و yustabiːanu وبموجب القانونِ "1:7" تؤثّرُ الفتحةُ في "iː" فتصبحُ "aː" فتتّحدُ الحركتان فيظهرُ المنطوقُ يُقامُ ويُستبانُ، واسمُ الفاعلِ من "أقام" مُقيمٌ وكذا مُبينٌ، ومُعينٌ ومُجيرٌ ...، ومن "استراح" مستريحٌ، وكذا مستنيرٌ ومستجيرٌ، وأصلُ ذلك بوضعِ كسرةِ "مُفعِلٍ" و"مستفعِلٍ" بعدَ الفتحةِ الطويلةِ هكذا: "muqaːimun" و"mustanaːirun" وبموجبِ القانونِ "2:2" تصبحُ "i" "aː" وتتّحدُ الحركتان في حركةٍ طويلةٍ هكذا: muqiːmun وmustaniːrun.

واسمُ المفعولِ منهما مُقامٌ ومبانٌ ومستبانٌ ومستجارٌ وأصلُ ذلك بوضعِ فتحةِ العينِ في "مُفعَل ومُستفْعَل" بعدَ الفتحةِ الطويلةِ في المنطوقِ، أقامَ وأبانَ واستبانَ، فأصلُ ذلك: mustabaːanun فتتّحدُ الحركتان مباشرةً فتظلُّ الصيغةُ منطوقةً بفتحةٍ طويلةٍ؛ مُستبانٌ mustabaːnun.

ومصدرُ "أَفْعَلَ" هو "إفعالٌ" وصيغُهُ: إقامةٌ وإحالةٌ وإمالةٌ، ومصدرُ "استفعلَ" هو "استفعالٌ" وصيغُهُ: استقامةٌ واستحالةٌ واستمالةٌ، وأصلُ الأوّلِ: "الإمالة" كانت "?imaːaːlan" بوضعِ "aː" بعدَ الفتحة الطويلةِ في "أمالَ"، وأصلُ الثاني "الاستبانة" كانت "?istibaːaːnan" بوضعِ "aː" بعدَ الفتحةِ الطويلةِ في "استبانَ" والحركتانِ متماثلتان فتتّحدان هكذا: "?imaːlan" و "?istibaːnan" ثُمَّ أُقحمت التاءُ بعدَ لامِ الفعلِ، ومنها ما يردُ دونَها كـ "إقامِ الصلاةِ" و"استحالِ الأمرِ".

4. انفَعَلَ وافتَعَلَ: فالصوتُ الواقعُ موقعَ العينِ يقعُ في ماضيهما بينَ فتحتين، وفي مضارعِها بعدَ فتحةٍ متبعًا كسرةً. وصيغُ الماضي: انقادَ وانمازَ واختارَ وامتازَ وارتاحَ، وأصلُ ذلك "انقادَ – inqaːdaʔ" كانت "inqauːadaʔ" ومثلُها "اقتادَ – iqtaːdaʔ" و"انمازَ – nmaːzaʔ" كانت "inmaiːazaʔ" ومثلُها "امتازَ – imtaːzaʔ". وبموجبِ القانونِ "1:5" تحذفُ الحركةُ المتوسّطةُ فتتّحدُ الحركتان كما هو منطوقٌ.

ولا يختلفُ المضارعُ عنه إلاّ في استبدالِ "i" بالفتحةِ الأخيرة، فتسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ، فتصبحُ "i" مسبوقةً بـ "a"؛ yanqaidu. وبموجبِ القانونِ "3:7" تصبحُ "a" "i" ويتمُّ اتّحادُ الحركتين في فتحةٍ طويلةٍ يُنطقُ بها الفعلُ؛ "ينقاد – yanqaːdu" فإذا بُنيَ المضارعُ للمجهولِ فإنَّ وضعَ فتحةٍ قصيرةٍ بعدَ الفتحةِ الطويلةِ وقبلَها؛ "يُنفَعَلُ" و"يُفتَعَلُ" – لا يؤثّرُ فتبقى الصيغةُ يُنقادُ ويُختارُ، وأمّا الماضي فإنّ الفتحةَ الطويلةَ تقعُ بعدَ ضمّةِ "اُنفُعَلَ" و"اُفتُعَلَ" وكسرتِها هكذا: uqtuaːidaʔ فتسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ بعدَ تحوُّلِها إلى ضمّةٍ طويلةٍ، وذلك بتأثيرِ القانونِ "1:2" و"3:5" فتصبحُ الصيغةُ "uqtuidaʔ" ويقتضي القانونُ "3:7" تحويلَ "u" إلى "i" فتظهرُ الكسرةُ الطويلةُ، ولمّا كانت ضمّةُ همزةِ الوصلِ لمعادلةِ الضمّةِ التي حُوّلت كسرةً وجبَ تحويلُها كسرةً فتأتي الصيغةُ اِقتيدَ – iqtiːdaʔ واِختيرَ.

واسمُ الفاعلِ من الصيغتينِ يأتي بوضعِ فتحةٍ قصيرةٍ قبلَ الألفِ وكسرةٍ قصيرةٍ بعدَها، فأصلُ "مختارٌ – muxtaːrun" هو "muxtaaːirun"، وبموجبِ القانونِ "3:5" تسقطُ الحركةُ المتوسّطةُ، وبموجبِ القانونِ "1:7" تؤثّرُ "a" في "i" فتقلبُها فتحةً وتتّحدُ الحركتان فتحةً طويلةً في المنطوقِ المذكورِ. واسمُ المفعولِ منهما يأتي بوضعِ فتحةٍ قبلَ الفتحةِ الطويلةِ وأخرى بعدَها، فالحركاتُ متماثلةٌ تتّحدُ في حركةٍ طويلةٍ واحدةٍ، فتأتي الصيغةُ مماثلةً صيغةَ اسمِ الفاعلِ، مختارٌ ومرتاحٌ وممتازٌ.

ومصدراهما "انفِعالٌ" و"افتعالٌ" بوضعِ الفتحةِ الطويلةِ في الفعلِ مسبوقةً بكسرةٍ متبعةً بفتحةٍ طويلةٍ، وصيغُهما المنطوقةُ "انقِيادٌ وانحِيازٌ وامتيازٌ واختِيارٌ ..." وأصلُ "انقيادٍ – inqiyaːdinʔ" هو "inqiaːaːdinʔ" وكذا غيرُها، وبموجبِ القانونِ "1:2" تتحوّلُ الحركةُ المتوسّطةُ إلى "iː" فتصبحُ الصيغةُ "inqiiːaːdinʔ". وبموجبِ القانونِ "1:4" تتحوّلُ "iː" إلى "y" فيظهرُ المنطوقُ.

اللفيفُ والمثالُ:

وليس عسرًا بعدَ هذا أنْ ننظرَ في اللفيفِ المقرونِ كـ لوى وطوى وهوى ... فآخرُهُ كآخرِ الناقصِ ليس بحاجةٍ إلى إعادةِ نظرٍ، وأمّا ظهورُ نصفِ الحركةِ في ماضيهِ فيفسّرُهُ القانونُ "5:4" فأصلُ "لوى" هو lauːaiːa فتحوّلت "uː" إلى "w" فأصبحَ "lawaiːa" كما كانت "رمى"، وبموجبِ القانونِ ذاتِهِ تظهرُ الواوُ في المضارعِ "يلوي"، ويطرأُ على نهايتِه ما طرأَ على "يرمي" وظهورُها في "شواءٍ وعواءٍ ..." يفسّرُهُ القانونُ "1:4" وأمّا ما كان كـ "ليٍّ وطيٍّ وكيٍّ ..." فأصلُهُ "فَعْلٌ" "lauːiːun" وبموجبِ القانونِ "1:1" تتحوّلُ "uː" إلى "iː" فتصبحُ "laiːiːun" وبموجبِ القانونِ "5:4" تتحوّلُ الحركتانِ المتوسّطتانِ إلى أنصافِ حركات.

وأمّا المثالُ فإنَّ سقوطَ الفاءِ من مضارعِه "يَعِد ويَصِل" أو عدمَ سقوطِها كـ "يَوْجَلُ" يَظلُّ بحاجةٍ إلى إعادةِ نظرٍ، فهيَ في "يَعِدِ ويَصِلِ" تماثلُ موقعَها في "مَوْعِد ومَوْطِنٍ"، وليسَ هذا التتابعُ بمرفوضٍ، وقد أنِسَ القدماءُ بياءِ المضارعةِ معينًا على التفسيرِ، ولكنّ ذلك يتخلّفُ معَ الهمزةِ والتاءِ والنونِ، فعدّوا ذلك تغليبًا[32].

حواشٍ و تفسيرٌ:

أعرضتُ فيما فاتَ عن التوقّف إلى تفسيرِ ما يطرأُ على الصيغِ من تغيّرات، أو إلى استدعاء ما هو شائعٌ من مصطلحات الإعلالِ، لأنّ ذلك يجرُّ إلى موازنات بينَ ما أطرحُهُ وما هو متعارفٌ؛ ولكنْ ثَمَّ بعضَ ما يستدعي التفسيرَ أو التوجيهَ. ممّا تناثرَ في مواضعَ متباعدة، فآثرتُ جمعَهُ في سياقٍ واحد.

أوّلاً: الهمزةُ فيما يؤخذُ من المعتلّ: ألمحتُ إلى منشأ الهمزِ في "قائلٍ وبائع"، وأرجأتُ الكلامَ على ما جاءَ من مصادرِ الناقصِ المجرّد منتهيًا بهمزةٍ، كـ "نماءٍ ودعاء وبناء وثغاء ورُغاء ... ".

ولستُ أرمي إلى تفصيلِ القولِ في الهمزةِ من حيثُ تحقيقُها وتسهيلُها، أو من حيثُ استقراءُ التقابلِ بينَ المهموزِ والمقصورِ؛ فجلُّ ذلك يرتبطُ بفوارقَ لهجيّة، ومنه ما يتّصلُ بطرائقِ الوقفِ عندَ بعضِ العرب[33]، وإنّما أتوقّفُ إلى ما يتّصلُ بموضوعِ الدراسة، وما تأتي فيه الهمزةُ بدلَ الواوِ أو الياءِ صنفان: صنفٌ يتمثّلُ في صيغٍ جامدة، لا علاقةَ لأصولها بالمعتلّ كـ "جلساءَ وصحراءَ وشعراءَ ..." وصنفٌ يرتبطُ بالجذورِ المعتلّة، وهو ما أُعنى به.

لدى المحدثين أَنّ ما يطرأُ من تجاذبٍ بينَ الأصواتِ في تأثُّرها وتأثيرِها؛ وتبادلِها ينبغي أن يستندَ إلى ما بينَ الأصواتِ من تقارب[34]؛ ولذلك فقد قرّوا إلى أنّ الهمزةَ فيما وصفَ القدماءُ لم تأتِ نتيجةَ إبدالِ الواوِ أو الياءِ همزةً، وإنّما جاءت اقتضاءَ النظامِ المقطعيِّ؛ فقد حُذفَ صوتُ العلّةِ أوّلاً، ثُمَّ أُقحمتِ الهمزةُ لتصحيحِ النطق[35].

إنّ استجماعَ الصيغِ التي تَظهرُ فيها الهمزةُ من الأصولِ المعتلّة يؤكّدُ أمرين متقابلين، أمّا الأوّلُ فإنّ المواقعَ التي قيلَ إنّها كانت بصوتِ علّةٍ واقع في موقعٍ ضعيف، لا تتّصفُ بأيِّ مسوغٍ صوتيٍّ يدلُّ على ضعفها، وآيةُ ذلك أنّ هناك ما لا يُحصى من الصيغِ التي تؤكّدُ أنّ هذه المواقعَ من المواقعِ المستقرّة لأنصافِ الحركات، بل من المواقعِ القويّة، ودليلُ قوّتِها أن تجيءَ الواوُ فيها متبوعةً بكسرة دونَ أن تبدلَ ياءً، فضلاً على أنّ جلَّها قياسيٌّ مطّردٌ؛ فمجيءُ الواو "w" أو الياء "y" بعدَ فتحة طويلة زائدة تتابعٌ مطّردٌ في "فاعَلَ يفاعِلُ مفاعَلَةً" و"تفاعَلَ يتفاعَلُ تفاعُلاً" وما يشتقُّ منها من الفعل الأجوف كـ "قاوَل يقاوِلُ مقاوَلةً ومقاوِل وتناوَلَ يتناوَلُ تناوُلاً ومتناوِل" و"بايَع يبايِعُ ..." وفي صيغٍ كـ "حلاوَة وقساوِرة ومعايِش وعاوِر..."؛ والتشكُّلُ الصوتيُّ واحدٌ، وليست صيغةُ "فاعِل" بأكثرَ عددًا من هذه الصيغِ، ولا أكثرَ استخدامًا لتجعلَ أصلاً.

وأمّا الأمرُ الثاني فإنّ ثَمَّ علاقةً لازمةً بينَ نشوءِ الهمزِ والفتحةِ الطويلة، وذلك في الصيغِ التي تجتمعُ فيها فتحتان طويلتان متبعتان بحركةٍ قصيرة، وَفقًا للقانونِ "3"، نجدُ ذلك في مصادرِ المزيدِ كـ "أعطى وأرضى واسترضى واستجدى وارعوى ..." فمصادرُ هذه الأفعالِ تأتي بهمزةٍ بعدَ الفتحة الطويلة في صيغةِ المصدر، وقد ذُكرَ هذا قبلاً، ونجدُ ذلك في "رسائلَ" جمع "رسالة" وبابها؛ ولذا فكأنّ مصادرَ الثلاثيِّ المجرّدِ المهموزةَ قد أُخذت من المنطوق؛ "نما – نماءً" و"دعا – دعاءً" فأصلُ ذلك أن نضعَ الفتحةَ الطويلةَ في "نما" بعدَ الفتحةِ الطويلة في "فَعَالٍ" متبعةً بحركةِ الإعرابِ هكذا "nama:a:V" وبموجبِ القانونِ "3" تتحوّلُ "a:" المتوسّطةُ إلى همزةٍ فتصبحُ "nama:?v" بصرفِ النظرِ عن نوعِ حركةِ الإعراب، فإنْ كانَ في هذا ما يخالفُ ما قرّرناه أنّ المصدرَ من المجرّد يؤخذُ من الجذرِ الذهنيِّ فإنّ ما يؤنسُ أنّ جلَّ ما جاءَ مهموزًا جاءَ له مصدرٌ آخرُ، كـ "نموٍّ ودعوة"، وهذا من الجذر، وكأنّ أمرَ هذا كأمرِ اسم الفاعلِ من "باع"، فمن جاءَ به مهموزًا أخذَهُ من المنطوقِ ومن جاءَ به من الجذرِ لم يهمز، أو كأنّ الهمزَ لحقَ الألفَ في "فعل" فكانَ كـ "عمىً ورضىً..." ثُمَّ هُمزَ[36].

ويبدو أنّ قولَ القدماءِ إنّ الهمزةَ تجيءُ بدلاً من الواوِ والياء كانَ مبنيًّا على مرحلتين؛ ولكنّ المرحلةَ الثانيةَ قد اخُتُزلت عندَ جمهورِهم، بقصدِ الاختصار، فالواوُ أو الياءُ تقلبُ ألفًا أوّلاً ثُمَّ تقلبُ الألفُ همزةً، قالَ ابنُ جنّي: "وقالوا: قضاءٌ، وسقاءٌ وشفاءٌ وكساءٌ وشفاءٌ وعلاءٌ، وكذلك كلُّ ما وقعت لامُهُ ياءً أو واوًا طرفًا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، وأصلُ هذا كلِّه: قضاي، وشقاي وشفاي وكساو...، فلمّا وقعتِ الياءُ والواوُ طرفينِ بعدَ ألفٍ زائدة ضعفتا لتطرّفهما ووقوعِهما بعدَ الألفِ الزائدة ... قُلبتا ألفًا أيضًا لتطرفِهما وضعفِهما وكونِ الألفِ زائدةً قبلَهما في نحوِ كساءٍ ورداءٍ فصارَ التقديرُ: قضاا وبقاا وشفاا وكساا، وشقاا وعَلاا، فلمَّا التقى ساكنان كرهوا حذفَ أحدِهما فيعودُ الممدودُ مقصورًا، فحرّكوا الألفَ الآخرةَ لالتقائِهما فانقلبت همزةً، فصارت: قضاءً وسقاءً...، فالهمزةُ في الحقيقة إنّما هي بدلٌ من الألفِ، والألفُ التي أبدلتِ الهمزةُ عنها بدلٌ من الياءِ والواوِ، إلاّ أنّ النحويّين إنّما اعتادوا هنا أنْ يقولوا: إنّ الهمزةَ منقلبةٌ من ياءٍ أو واوٍ، ولم يقولوا: من ألفٍ؛ لأنّهم تجوّزوا في ذلك..."[37] وقد وصفَ ما جاءَ به بأنّه مذهبُ أهلِ النظرِ والصحيحُ في هذه الصناعةِ وعليه حذّاقُها.

ولكن، إذا أخذنا الصيغَ من المنطوقِ؛ "قضى وكسا وعلا ..." لم نكن بحاجةٍ إلى هاتين المرحلتين، بل إنّ ابنَ جنّي اختزلَ المرحلةَ الأولى فقالَ في موضعٍ سابقٍ عن "حمراءَ وصحراءَ: "والقولُ في ذلك أنّ الهمزةَ في صحراءَ وبابِها إنّما هي بدلٌ من ألفِ التأنيث"، وحلّلها كما حلّلَ الأمثلةَ في مقولتِه السابقةِ، فأصلُ حمراءَ "حمراا" وصحراءَ "صحراا"...[38]. وقد رأي المبرّدُ أنّ صياغةَ "قائلٍ" و"بائع" جاءت من "قالَ" و"باعَ"، فاختزلَ المرحلةَ الأولى، قالَ: "... وذلك قولُكَ: قائلٌ وبائعٌ، وذلك أنّه كانَ "قالَ وباعَ" فأدخلتَ ألفَ فاعلٍ قبلَ هذه المنقلبةِ، فلمّا التقت ألفان، والألفان لا تكونان إلاّ ساكنتين ... فحرّكتِ العينُ لأنّ أصلَها الحركةُ والألفُ إذا حُرِّكت صارت همزةً"[39].وأمّا ابنُ عُصفورٍ فقد مرَّ بالمرحلتين في همزِ صيغةِ "فاعلٍ" فقالَ عن "قائلٍ" و"بائع" : "والأصلُ فيهما قاوِلٌ وبايِعٌ، فتحرّكتِ الواوُ والياءُ وقبلَهما فتحةٌ، وليس بينَهما وبينَها حاجزٌ إلاّ الألفُ الزائدةُ، وهي كما تقدّمَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وقد كانتِ الياءُ والواوُ قد أُعلّتا في الفعلِ "قامَ" و"باعَ" فاعتلّتا في اسمِ الفاعلِ حملاً على الفعلِ فقلبتا ألفًا، فاجتمعَ ساكنان فأبدلَ من الثانيةِ همزةً وحُرّكت هروباً من التقاءِ الساكنين، وكانت حركتُها الكسرةَ على أصلِ التقاءِ الساكنين"[40].

وخلاصةُ الرأي أنّ وقوعَ الواوِ أو الياءِ بعدَ فتحةٍ طويلةٍ لا ينشئُ الهمزةَ في تلكم الصيغِ، وإنّما هو تتابعٌ متقبّلٌ سائرٌ، وإنّما ينشأُ الهمزُ من اجتماعِ فتحتينِ طويلتين بعدَهما حركةٌ قصيرةٌ، سواءٌ أقلنا إنّ الفتحةَ قد حُذفت وجاءتِ الهمزةُ إقامةً للنطقِ، أم قلنا إنّها تحوّلت مباشرةً إلى همزةٍ، والفارقُ في نطقِهما لا يتجاوزُ اعتراضَ الهواءِ في الحنجرةِ، ولا يُعترَضُ على هذا بما هو ثابتٌ في مثلِ "عجوزٍ وعجائزَ" أو "صحيفةٍ وصحائفَ" ليس لأنّ الصوتَ في المفردِ حركةٌ لا نصفُ حركةٍ – بل لأنّ الهمزَ لا يظهرُ إذا كانت هذه الحركةُ في جذرِ الصيغةِ كـ "معيشةٍ ومعايشَ" و"مصيبةٍ ومصايبَ"، ولو كانَ الهمزُ في "عجائزَ" آتيًا من "عجايزَ" بالكسرةِ الطويلةِ لكانَ من الأولى أن يجيءَ ممّا جذرُه معتلٌّ. فالهمزُ في هذا الجمعِ لا علاقةَ له بالجذرِ المعتلِّ، وظهورُهُ كظهورِ الهمزِ في "صحراءَ". ولا مانعَ أن يكونَ المفردُ مزيدًا بحرفٍ والجمعُ غيرَ مزيدٍ به أو مزيدًا بآخرَ لم يكن في المفردِ كـ "ساجدٍ وسجّدٍ" و"قاتل وقتلة" ...، فضلاً على أنّ "معايشَ" على وزنِ "مفاعلَ" و"عجائزَ" على وزنِ "فعائلَ"، ومن همزَ "معايشَ ومصايبَ" كأنّه توّهمَ فقاسَ قياسًا خاطئًا[41].

ثانياً: تحوّلُ الضمّةِ الطويلةِ إلى كسرةٍ طويلةٍ: يبدو أنّ هذا التحوّلَ، من حركةٍ إلى أخرى أو من نصفِ حركةٍ إلى أخرى، أمرٌ متقبَّلٌ مسوّغٌ عندما تجاورُ كسرةً وفقَ القانونِ "1:1" ولكنّ تحوّلَها دونَ أن تجاورَ كسرةً، وفقَ القوانينِ "2:1" و"3:1" و"4:1" ليس مسوغًا صوتيًّا، فليس بمرفوض صوتيًّا أن تثبتَ الواوُ في "يُغزَوان ويَرضَوان" و"هُنَّ يُغزَوْن ويَرضَوْنَ"، ولا في استغزَوتُ وتداعَوْتُ، ولكنّ هذا التحوّلَ واقعٌ في العربيّةِ متّسقٌ تمامَ الاتّساقِ وَفقَ تلكم القوانينِ، سواءٌ أوجدنا تفسيرًا له أم لم نجد، وكأنّ أقربَ تفسيرٍ له أن يكونَ لواحدٍ من هذين السببين:

أ- أن العربيّةَ تحافظُ على انتظامِ الصيغِ واتّساقِ إيقاعِها؛ إنْ في أوضاعِها الإسناديّةِ وإنْ في مصادرِها، وليس في العربيّةِ صيغةٌ تكونُ في الماضي بالواوِ وفي المضارعِ بالياءِ أو العكسُ، ولذلك فإنّ بناءَ الماضي المنتهي بضمّةٍ طويلةٍ للمجهولِ يقتضي تحوّلَ الضمّةِ إلى كسرةٍ طويلةٍ أو ياءٍ كـ "غُزِيَ وغُزِيا ..." وهو تحوّلٌ لازمٌ، أمّا المضارعُ فليس فيه ما يستدعي هذا التحوّلَ، فهي مسبوقةٌ بفتحةٍ؛ "يُغزَوَان وهنّ يُغزَوْن"، ولو بقيت هكذا، لحدثَ تنافرٌ بينَ "هما غُزِيا ويُغزَوان" و"هنّ غُزين ويُغزَوْن"؛ ولذا جاءَ المضارعُ بالياء "يُغزَيان ويُغزَين"، وعكسُ ذلك في صيغِ الزيادةِ المبنيّةِ للمعلوم؛ "أفعَلَ وفعَّلَ واستفعَلَ.." فالضمّةُ الطويلةُ تُسبقُ بفتحةٍ، وكانَ ينبغي أن تثبتَ أو تقلبَ واوًا. ولكنّ مضارعَها يأتي بكسرِ العينِ "يُفعِلُ ويُفعِّلُ ..." وكسرُ العينِ يوجبُ تحوّلَ الضمّةِ الطويلةِ إلى كسرةٍ طويلةٍ، ولو بقيَ الماضي بالواوِ لحدثَ تنافرٌ بينَه وبينَ المضارعِ "هما أعطَوا – ويُعطيان"... ولذا جاءَ الماضي بالياءِ "أعطَيا" وفي الصيغِ كُلِّها؛ أعطَيا وأعطَيْتُ...[42]، ولا يخرجُ على ذلك إلاّ صيغتا "تفعَّلَ وتفاعَلَ" فهما بفتحِ العينِ في الماضي والمضارعِ؛ فإذا صدقَ ذاك التقابلُ مسوغًا لهذا التحوّلِ، فما أسهلَ أنْ يقالَ إنّ الصيغتين المذكورتين قد أُخذتا من صيغتين فيهما كسُر العينِ، فـ "تفعَّلَ" هي "فعَّلَ" زيدت عليها تاءٌ، وأُخذت "تفاعَلَ" من "فاعَلَ".

وإذا رَكنا إلى أنّ "رَضِيَ" وما ماثلَها من جذرٍ بضمّةٍ طويلةٍ، فلا مفسِّرَ لما يطرأُ على اسمِ المفعولِ "مرضِيٍّ" إلاّ ذاك التجانسُ، إذ إنّ أصلَها يماثلُ "مغزوًّا ومدعوًّا .." والتتابعُ الصوتيُّ واحدٌ، ولكنّ الأفعالَ المأخوذةَ من "رَضِيَ"؛ مجّردةً ومزيدةً، لا تظهرُ إلاّ بالياءِ أو الكسرةِ الطويلةِ؛ ولكنّ من العربِ من حافظَ على أصلِها أو مجانستِها ما يجانسُها من المشتقِّ المعتلِّ فجاءَ بها "مرضُوٌّ ومرضوًّا"[43].

ب- يبدو أنّ في العربيّةِ ما يشبهُ التقابلَ الموقعيَّ بينَ الواوِ والياءِ، أو الضمّةِ والكسرةِ، فالضمّةُ والواوُ تسيطران في المقطعين الواقعين في بدايةِ الكلمةِ، والياءُ والكسرةُ تسيطران في المقاطعِ المتأخّرةِ؛ نلحظُ ذلك في أنّ ما يبدأُ من الفعلِ المثالِ بالواوِ كثيرٌ جدًّا، وما يبدأُ بالياءِ نَزرٌ قليلٌ، وأنّ المبنيَّ للمجهولِ مضارعًا وماضيًا يبدأُ بضمّةٍ، وتقعُ الكسرةُ قبلَ النهايةِ، ومثلُ ذلك اسمُ المفعولِ من المزيدِ، وكأنّ العربيّةَ قسمتِ المواقعَ بينَ هذين الصوتين فجعلت الأوّلَ للمواقعِ المتقدّمةِ في الصيغةِ وغَلّبتِ الثانيَ في المواقعِ المتأخّرةِ؛ ولذا فإنّ الضمّةَ الطويلةَ في الموقعينِ الصامتيّينِ الأوّلِ والثاني لا يمكنُ أن تتحوّلَ إلى ياءٍ دونَ وجودِ الكسرةِ سابقةً أو لاحقةً، ولكنّها بعدَ ذلك تصبحُ قلقةً بتصاعد؛ تتغيّرُ في الموقعِ الثالثِ إذا سُبقت بمقطعٍ مقفلٍ نواتُهُ ضمّةٌ، وتتغيّرُ في الموقعِ الرابعِ إذا سُبقت بفتحةٍ فقط[44]، وتتغيّرُ بعدَ ذلك إذا سُبقت بأيِّ حركةٍ؛ وكأنّ القدماءَ قد لمحوا شيئًا من هذا التقابلِ عندما قرّروا أنّ الألفَ الزائدةَ رابعًا فصاعدًا منقلبةٌ عن ياءٍ، سواءٌ أوَرَدَ عن العربِ ما يدلُّ على ذلك أم لم يرد.

ثالثاً: إنّ النظرَ في الصيغِ المنطوقةِ من المعتلِّ يشيرُ إلى أنّ العربيّةَ لا تقيمُ وزنًا كبيرًا لتجنّبِ اللَبْسِ في

الصيغِ المفردةِ، أو للمحافظةِ على إيقاعِ الصيغةِ في ذاتِها، وإنّما كانت تأتي بالصيغةِ وَفقًا لمقتضياتِ النظامِ الصوتيِّ وموجبَاتِه؛ وآيَةُ ذلك أنّ الفعلَ الناقصَ المسندَ إلى نونِ النسوةِ في المضارعِ لا يستقلُّ بصيغةٍ خاصّةٍ في حالةِ الرفعِ، وإنّما يأتي متوحّدًا في نطقِه معَ المسندِ إلى واوِ الجماعةِ كـ "أنتم أو أنتنّ تَغزونَ وتَعفونَ وتَدعون ..." وكذا "هم أو هنّ يَغزون ..." أو يأتي متوحّدًا معَ ياءِ المخاطبةِ كـ "أنتِ أو أنتنّ ترمين وتسعَيْنَ وترضَيْنَ وتُغزَيْنَ ..." والفعلُ الأجوفُ يتوحّدُ منطوقُهُ في بابِ "خِفتُ وبِعتُ ونِمتُ" بينَ المبنيِّ للمجهولِ والمبنيِّ للمعلوم، ولا دليلَ إلاّ السياقُ، ومثلُ ذلك اسمُ الفاعلِ من "سَأَلَ" و"سالَ" فكلاهما "سائلٌ" واسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ من مثل "اختارَ" فكلاهما "مختارٌ" ... وهل ثَمَّ ما هو أشدُّ إخلالاً ببنيةِ اللفظ من صيغةِ الأمرِ في مثلِ "عِ و قِ و رَ" من وعى ووقى ورأى؟ ...

أُنسًا بهذا فإنّ النظرَ في مسائلِ الإعلالِ ينبغي ألاّ يركنَ إلى الاحتكامِ إلى مثلِ هذه المعاييرِ الخارجيّةِ، التي تُحْدثُ إعلالاً ما أو تمنعُهُ من أجلِ المحافظةِ على الصيغةِ أو خشيةَ اللبسِ وتداخلِ الصيغِ.

رابعًا: تظلُّ العلاقةُ بينَ الحركاتِ في العربيّةِ بحاجةٍ إلى رجعِ نظرٍ ودرسٍ مستقلٍّ، وأنا عارفٌ أنّ القوانينَ التي جئتُ بها لتحوّلِ الحركةِ إلى نصفِ حركةٍ تخالفُ مخالفةً كليّةً ما يقالُ عن نشوءِ انزلاقٍ صوتيٍّ بينَ حركةٍ ضيّقةٍ وأخرى غيرِ ضيّقةٍ من أجلِ ظهورِ نصفِ الحركةِ[45]؛ وإنّما تنشأُ نصفُ الحركةِ في العربيّةِ تحوّلاً مباشرًا لحركةٍ من جنسِها، وليس بالضرورةِ أنْ تجتمعَ حركةٌ ضيِّقةٌ وفتحةٌ كي تظهرَ نصفُ الحركةِ، فللمواقعِ المقطعيّةِ أثرُها البيّنُ.

وبعد:

فليس ما مضى بحاجةٍ إلى تلخيصِ نتائجِه بمقدارِ حاجتِه إلى تفحّصٍ وتدقيقٍ قد يُسعفُ على الارتقاءِ به، وليس ممّا يُنكرُ أنْ يكونَ بعضُ القوانينِ التي جئتُ بها بحاجةٍ إلى إعادةِ صياغةٍ أو زيادةِ تحديدٍ، فقد أطلتُ تقليبَها، بل آثرتُ أنْ تكونَ موجزةً بقدرِ ما استطعت، وأدمتُ النظرَ طويلاً في طرائقِ الإسنادِ وتوليدِ الصيغِ، فاختبرتُ إمكانَ جعلِ الماضي أصلاً يُؤخذُ منه المضارعُ والمشتقّاتُ، أو العكسُ، واختبرتُ أن تكونَ الصيغةُ المسندةُ على المتكلِّمِ المفردِ أو المخاطبِ أو الغائبِ أصلاً تؤخذُ منه حالاتُ الإسنادِ، واختبرتُ أنْ تصاغَ الصيغُ كُلُّها من الجذرِ الذهنيِّ، أو أن يكونَ بعضُها قد تولّدَ من بعضٍ ... واستقرَّ الأمرُ لديَّ على ما أصّلتهُ منطلقًا للتحليلِ في مستهلِّ الدراسةِ.

الهوامش:

1. أُنظرُ: برجشتراسر: التطوّر النحويّ: 48، 60، 66، وهنري فليش: العربيّة الفصحى: 41، 201 – 202، وتمام حسان: مناهج البحث: 175، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربيّة: 38-37.

2. يُنظرُ: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة: 100 – 101.

3. يُنظرُ: برجشتراسر: التطوّر النحويّ: 47 – 48، 60، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربيّة: 16، 37 – 38، 42، وجان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربيّة: 137، 139.

4. يُنظرُ، مثلاً، تفسيرُ مراحلِ ظهورِ الألفِ أو الواوِ في "قال" أو "يقولُ": رمضان عبد التوّاب: أبحاث في اللغة: 291 – 297، وداود عبده: أبحاث في اللغة العربيّة: 48-40.

5. يُنظرُ: هنري فليش: العربيّة الفصحى: 201 – 202.

6. يُنظرُ: أحمد الحمو: محاولة ألسنيّة في الإعلال: 735 – 751.

7. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 45-44، 108-107، وتمام حسان: مناهج البحث: 215 – 216.

8. رضيّ الدين الاستراأبادي: شرح الشافية: 3: 160-159.

9. رضيّ الدين الاستراأبادي: شرح الشافية: 3: 186، ويُنظرُ: 3: 108، 157.

10. يُنظرُ: أحمد الحمو: محاولة ألسنيّة: 741.

11. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 82-92.

12. يُنظرُ: عبده الراجحيّ: التطبيق الصرفيّ: 75-54، وأحمد الفيومي: أبحاث في علم أصوات اللغة العربيّة: 98-95، 112-103.

13. الرموزُ الصوتيّةُ المستخدمةُ متعارفةٌ، أشيرُ إلى ما يحتاجُ إلى تنبيه، نظراً لصعوبةِ الطباعة ستظهرُ الطاءُ "t" والذالُ "d" والحاءُ "h" والصاد "s" دونَ نقطةٍ تحتها، وستظهرُ الغينُ "g" والجيمُ "j"

دونَ شرطة تحتها، وأنتخبُ للخاءِ رمزَ "X" وللعينِ "؟" وللهمزةِ "?"، وللصامتِ "c" وللحركةِ "V" إن كانت قصيرةً و "V:" إن كانت طويلةً، وأشيرُ بـ "Ø" إلى حذفِ الصوتِ أو سقوطِهِ وبـ "#" إلى حصرِ الصوتِ في بدايةِ الصيغةِ أو نهايتِها.

14. للوقوفِ على السماتِ المقطعيّةِ للعربيّةِ: يُنظرُ: سمير إستيتيّة: الأصوات اللغويّة: 330-292. ومحمّد ربّاع: النظام المقطعيّ: 159-166.

15. ابن جنّي: الخصائص: 1: 257-256.

16. يُنظرُ: برجشتراسر: التطوّر النحويّ: 65، وجان كانتنيو: دروس في علم أصوات العربيّة: 137.

17. يُنظرُ: أحمد الفيوميّ: أبحاث في علم أصوات اللغة: 104-105، 110.

18. يُنظر: هنري فليش: العربيّة الفصحى: 42، 45، وأحمد الفيّومي: أبحاث في علم أصوات اللغة: 84 – 85، 91-90.

19. يُنظرُ: عبده الراجحي: التطبيق الصرفيّ: 186-158.

20. للوقوف على أوجهِ الشبهِ والاختلافِ بينَ الحركاتِ وأنصافِ الحركاتِ يُنظرُ: سمير إستيتية: الأصوات اللغويّة: 163-162، 230-226، وكمال بشر: دراسات في علم اللغة: 99-95.

21. ابن عصفور: الممتع في التصريف: 1: 336، ويُنظر: 1: 331-332.

22. للوقوفِ على أمثلةٍ لهذه الظاهرةِ يُنظرُ: يحيى عبابنة: دراسات في فقه اللغة: 126-99.

23. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 170، وكمال بشر: دراسات في علم اللغة: 16، 34-33، 99-95.

24. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 53، ويُنظرُ: 52.

25. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 82، 93.

26. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 19-20، 91.

27. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 26، 83-82، 86، 195-194.

28. يُنظرُ: محمّد ربّاع: النظام المقطعيّ: 160، 166، وتغريد السيد عنبر: الفعل الماضي: 62.

29. يُنظرُ: برجشتراسر: التطوّر النحويّ: 95، ورمضان عبد التوّاب: التطوّر اللغويّ: 71.

30. للوقوف على شيءٍ من الافتراضاتِ التي قيلت لتسويغِ الكسرِ في "نمِتْ" و"خفِتُ" ينظرُ: أحمد الفيومي: أبحاث في علم أصوات اللغة: 96-95، وابن يعيش: شرح المفصّل: 10: 73-72.

31. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 173.

32. يُنظرُ: ابن جنّي: سر صناعة الإعراب: 2: 731.

33. يُنظرُ: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة: 103-90.

34. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 168.

35. يُنظرُ: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة: 177-178.

36. يُنظرُ: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة:101-199، فلديه أنْ الأصلَ في المصادرِ المهموزةِ التي علي وزنِ "فعال" هو المصدرُ الذي على وزنِ "فعل" فهي نشأت من إقحامِ الهمزةِ بعدَ الفتحةِ الطويلةِ.

37. ابن جنّي: سر صناعة الإعراب: 1: 94-93.

38. ابن جنّي: سر صناعة الإعراب: 1: 83، ويُنظر: الخصائص: 1: 94-93، 259.

39. المبرّد: المقتضب: 1: 99.

40. ابن عصفور: الممتع في التصريف: 1: 332-331.

41. يُنظرُ: يحيى عبابنة: دراسات في فقه العربية: 174.

42. أشار يحيى عبابنة إلى مثلِ هذا التفسيرِ، يُنظرُ: دراسات في فقه العربيّة: 124.

43. يُنظرُ: ابن منظور: لسان العرب: "رضي".

44. يُنظرُ: تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي: 65.

45. يُنظر: عبد الصبور وشاهين: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: 29-30، 93-88، ويحيى عبابنة: دراسات في فقه العربيّة: 150-131.

المراجع:

1. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغويّة: مكتبة الأنجلو المصريّة، الطبعة الخامسة 1979–.
2. أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، عالم الفكر مجلد "20"، العدد "3" – 1989.
3. أحمد عبد التواب الفيومي: أبحاث في علم أصوات اللغة العربية، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى – 1991.
4. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، نشره رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، 1982.
5. تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسندًا إلى ضمائر الرفع المتصلة، المجلة العربية للدراسات اللغوية، المجلد "4"، العدد "1" – 1985.
6. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة – الدار البيضاء، 1986.
7. جان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، تونس، 1966.
8. ابن جني: أ– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

ب– سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار العلم – دمشق، الطبعةالأولى– 1985.

9. داود عبده: أبحاث في اللغة العربية، بيروت، 1973.
10. رمضان عبد التواب: أ– التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض.

ب– المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، القاهرة، الطبعة الأولى – 1982.

11. رضي الدين الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة حجازي.
12. سمير شريف استيتية: الأصوات اللغوية؛ رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر – عمان، الطبعة الأولى – 2003.
13. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية؛ رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، 1980.
14. عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية – بيروت، 1984.
15. ابن عصفور: الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان.
16. كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب – القاهرة، 1998.
17. المبرد: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
18. محمّد ربّاع: النظام المقطعي وهمزة الوصل في العربيّة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر، العدد "13" – 2000.
19. ابن منظور: لسان العرب.
20. هنري فليش: العربية الفصحى؛ نحو بناء لغوي جديد، تعريب عبد الصبور شاهين، دار المشرق – بيروت، الطبعة الثانية – 1983.
21. يحيى عبابنة: دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية، دار الشروق – عمان، الطبعة الأولى – 2000.
22. ابن يعيش: شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت.